

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

رقم:

عنوان الموضوع

دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة
الاقتصادية
دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة 2015-2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الإقتصادية
من اعداد الطالبان:
بوجمعة سارة
روباش آسيا
تحت الاشراف الأستاذ:
لقليطي الأخضر

أعضاء اللجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
صلاح محمد	أستاذ .محاضر —أ—	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
لقليطي الاخضر	أستاذ.محاضر —أ—	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
غفصي توفيق	أستاذ.مساعد —أ—	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية : 2016-2017 م



إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين
حمل الرسالة ومؤدي الأمانة صلوات الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعه
بإحسان إلى يوم الدين.

أهدي ثمرة العمل المتواضع

إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها وإلى التي تحملت مشقة الحياة من أجلي
وكانت شمعة أنارت دربي بعد فضل ربي، إلى من تمنى لي الخير كله
أمي حفظها الله ورعاها وأطال عمرها.

إلى من أنفق الغالي والثمين من أجلي، إلى النفس العزيزة على قلبي إلى القلب
الحنون لن أنسى فضلك علي، إلى الذي أعتز به ولا عزلي من دونه، باختصار
إن لم تكن أبي فأنا لا قيمة لي في هذه الوجود.

أبي أنت أغلى البشر أنت كل حياتي إنني أحمد الله أن وهبني أبا مثلك حفظك
الله لنا ورعاك وأطال في عمرك.

إلى من جعلتني أحب هذه اللغة بجميع مصاعبها وجعلتني أحب أن أتعلمها بجميع
تفاصيلها، أنت التي علمتني كيف أكتب الحروف وجعلتني لي كل الصعاب بسيطة.
معلمتي في المرحلة الابتدائية قارة صفية لن أنسى فضلك بعد فضل الله ما
حييت.

إلى من يعجز اللسان عن وصفهم ويرتاح القلب بوجودهم الأعمدة التي اظل
أرتكز عليها للصمود إخوتي وأخواتي.

إلى أميرات النفوس العطرة إلى الزهرات اللواتي وجدتهن إلى جانبي:

آسيا وإلهام وأمال وآية وخولة ومسعود ومليكة وعفاف

إلى كل زملائي في الدراسة: صالح نصر الدين، شرفاوي عبد الرؤوف، طيوب
حسين، لعيفة فتحي.

إلى الذين كانوا لي مصباحا ينير سواد ليلي وشموعا توضح منعطفات سبيلي

أساتذتي المحترمين في كلية العلوم الاقتصادية

إلى أزواج أخواتي وزوجات إخوتي

وإلى البراعم المدللين: بيان وياسين

سارة

الاهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين
أهدي ثمرة جهدي الى من قال فيهما عز وجل: " واخفض لهما جناح الذل من
الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا".
الى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء
عنها، وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني
بعطفها وهي التي مشت في عروق دمي، قلبي ينبض بها
أمي الغالية أدام الله عليها صحتها ورعاها
الى أعظم رجل في الكون على من تواضع ففي الأرض، حمد الله بكرتا وأصيلا،
الى الذي رباني فأحسن تربيتي وعلمني فهو بمثابة مثلي الأعلى.
أبي العزيز والحنون الذي وقف معي في العسر واليسر
حفضهما الله وأطال عفي عمرهما
إلى من عشت براءة طفولتي معهم فلم أتصور الدنيا بعيدة عنهم
أختي الغالية أحلام وإخوتي أنور، أشرف، ميلود، يعقوب، سيف الله المسلول
والى الوجه المفعم بالبراءة الى بسملة الحياة أخي الصغير محمد.
والى جدتي وجدي حفضهما الله وأطال في عمرهما.
الى صديقاتي وزملائي الذين عشت معهم دروب الحياة الحلوى والحزينة
سارة، الهام، صالح، أمل، مسعودة، حسين، خولة، عفاف، عبد الرؤوف، آية،
فائزة.
الى كل أساتذتي في العلوم الإقتصادية

د. سيب

شكر وتقدير

قال الله تعالى: " لئن شكرتم لأزيدنكم "

إبراهيم -07-

الحمد لله والشكر له أولاً، الذي شرح لنا صدرنا، ويسر لنا أمرنا، وخفف عنا وزرنا وأحل عقدة من لساننا، وأفقه قولنا ووفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع، ملك الملوك به استعنا وعليه توكلنا فهو خير المتوكلين.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى

الأستاذ الفاضل الدكتور لقليطي الأخضر، الذي ساعدنا في اختيار الموضوع وقبوله الاشراف على هذا العمل، وتقديمه لنا النصائح القيمة وتوجيهنا طيلة فترة البحث. فبارك الله فيه.

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى أعضاء اللجنة الكرام على قبولهم إثراء هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى عمال مؤسسة مطاحن الحضنة -المسيلة- على المساعدة في إنجاز هذا العمل خاصة السيدة سعادة صونيا وعمال مصلحة المحاسبة والمالية.

كما نشكر كل من ساعدنا في إتمام هذا البحث من بعيد أو من قريب.

الفهرس العام

الفهرس العام

شكر وعرافان

اهداء

I.....	الفهرس العام
IV	قائمة الجداول
VII.....	قائمة الاشكال
IX	قائمة الملاحق
X	قائمة المختصرات
XI	الملخص
أ-هـ.....	المقدمة العامة

01 الفصل الأول: مدخل الى التحليل المالي

02	المبحث الأول: عموميات على التحليل المالي
03.....	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته
05.....	المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي
07.....	المطلب الثالث: الأهداف والخطوات المتبعة في التحليل المالي
08.....	المطلب الرابع: أهمية التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه
11	المبحث الثاني: الأساليب الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء المالي
12.....	المطلب الأول: نموذج Z-SCORE و BEAVER
17.....	المطلب الثاني: KIDA 1981 و A-SCORE 1976

المطلب الثالث: نموذج KAH and TANS وSHRATA	
ونموذج SHERROD.....	20
المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي.....	25
المطلب الأول: دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي.....	25
المطلب الثاني: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي.....	28
خلاصة الفصل الأول.....	29
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة	30
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.....	31
المطلب الأول: نشأة المؤسسة.....	31
المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة التابعة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.....	32
المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.....	39
المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج ودراسة تغيرات الأرصدة الوسيطة للتسيير لسنتين 2015-2016.....	39
المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة.....	50
خلاصة الفصل الثاني.....	68
الخاتمة العامة.....	70
المراجع.....	73
الملاحق.....	i-xi

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	لغرض التنبؤ بفشل المؤسسات التي أجريت Beaver دراسة على 79 مؤسسة فاشلة و 79 مؤسسة ناجحة	(01)
13	النسب المالية التي اعتمدها BEAVER للتنبؤ بالفشل المالي	(02)
15	التنبؤ بفشل المؤسسات للباحث Altman Edward	(03)
18	المراحل التي تمر بها المؤسسات المتوقع فشلها	(04)
19	تصنيف المؤسسات الى فئات حسب قدرتها على الاستمرارية	(05)
20	المتغيرات المستقلة من النسب المالية التي استخدمت في عملية التنبؤ بالفشل المالي	(06)
21	تصنيف المؤسسات الى خمس فئات حسب قدرتها على الاستمرارية	(07)
22	الشبكة العصبية للتنبؤ بقدرة المؤسسة على الاستمرارية	(08)
23	ضرب نتيجة احتمال كل وزن	(09)
24	شرح النسب المالية والوزن النسبي	(10)
40	الميزانية المالية للأصول	(11)
41	الميزانية المالية للخصوم	(12)
42	الميزانية الوظيفية لسنة 2015	(13)
43	الميزانية الوظيفية لسنة 2016	(14)
44	الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2015	(15)
45	الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2016	(16)
45	جدول حسابات النتائج لسنتين 2015-2016	(17)
47	دراسة الأرصدة الوسيطة للتسيير	(18)
50	جدول يبين تغير رأس المال العامل الصافي الإجمالي لسنتين 2015-2016	(19)

فهرس الجداول

52	جدول يبين الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال لسنتين 2015-2016	(20)
53	حساب نسبة التمويل الدائم	(21)
54	حساب نسبة التمويل الذاتي	(22)
55	حساب نسبة الاستقلالية المالية	(23)
55	حساب نسبة قابلية السداد	(24)
56	حساب نسبة السيولة العامة	(25)
57	حساب نسبة السيولة المختصرة	(26)
57	حساب نسبة السيولة الفورية	(27)
58	حساب نسبة المردودية المالية	(28)
58	حساب نسبة مردودية النشاط	(29)
58	حساب معدل دوران مجموع الأصول	(30)
59	حساب معدل دوران مجموع الأصول الثابتة	(31)
60	حساب معدل دوران الأصول المتداولة	(32)
60	حساب نسبة هيكلية الأصول الثابتة	(33)
61	حساب نسبة هيكلية الأصول المتداولة	(34)
61	حساب نسبة هيكلية الأموال الدائمة	(35)
62	حساب نسبة هيكلية الديون طويلة الاجل	(36)
62	حساب نسبة هيكلية الديون قصيرة الاجل	(37)

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
26	الإطار العام لعملية تقييم الأداء	(01)
38	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة -المسيلة-	(02)

قائمة المختصرات

المصطلح	بيان الاختصار
Es	Emplois stables
Eex	Emplois d'exploitation
Ehex	Emplois hors exploitation
Et	Emplois de trésorerie
Rd	Ressource durables
Rex	Ressource d'exploitation
Rhex	Ressource hors exploitation
Rt	Ressource de trésorerie
FRng	Le Fonds de roulement net global
BFRg	Le Besoin en fonds de roulement
Tn	La Trésorerie nette

المقدمة العامة

المقدمة العامة

1- أهمية البحث:

بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينات، وما رافق ذلك من انهيار الكثير من المؤسسات، أصبح التحليل المالي أسلوب علمي هام يقوم على مجموعة من الأدوات التي تساعد على تقييم الأداء المالي، حيث وجدت المؤسسة نفسها أمام ضرورة دراسة القوائم المالية للمؤسسة بشكل دقيق لتقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة والتعرف على أدائها الفعلي، مما يسمح لها بالتنبؤ بمستقبلها المالي لذا لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة نجاحها أو فشلها وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

فنتقييم الأداء تقنية تستعملها أغلب المؤسسات لتفادي المخاطر التي قد تتعاقب عليها وتعرقل مسار حياتها، خاصة وان المؤسسة اليوم تنشط في محيط يتميز بالتغير المستمر سواء داخليا أو خارجيا، والذي يفرض عليها قيود تؤثر فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.

ولطالما شكل موضوع التحليل المالي حيزا هاما ضمن اهتمام الباحثين والمختصين، حيث شهد هذا المجال تطورات كبيرة وابتكار أدوات تحليلية متعددة ومتنوعة، ولعل من التطور المستمر للأدوات التحليلية، ظهر نمط تحليلي حديث يختلف عن الطرق التقليدية (التحليل بالتوازنات المالية، التحليل بالنسب المالية، أسلوب المقارنات. . إلخ) حيث أنه صار يشغل الطرق العلمية في القيام بالتنبؤ بالحالة المالية المستقبلية للمؤسسة، ولذلك برزت النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي (الأساليب الحديثة) التي يمكن الحكم بها على الأداء المستقبلي للمؤسسة.

2- الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي، ومن أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند اليه الدراسة الحالية ولتوضيح الجوانب الأساسية لموضوعنا، سوف نشير الى بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

2-1- استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير، من إعداد الطالبة قدوري سارة، جامعة مبراح ورقلة، سنة 2015، تمت دراسة حالة في مؤسسة التسوية وأشغال الطرق بورقلة في الفترة (2012-2014)، وتمحورت الإشكالية في: ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

هدفت الدراسة إلى إبراز دور تطبيق أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة يوضح لنا نقاط القوة ونقاط الضعف ومن خلاله يستطيع متخذ القرار إتخاذ قراراته بالاعتماد على هذا التحليل.

2-2 استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير، من إعداد الطالب رضوان باصور، جامعة المدية، سنة 2009، تمت دراسة حالة مركب أنتيبوتيكال - صيدال - المدية، وتمحورت الإشكالية في: كيف يمكن استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة؟

هدفت الدراسة إلى محاولة توضيح المجالات التي يدرسها التحليل المالي في المؤسسة واسقاط أفكار التحليل المالي على حالة مؤسسة عمومية اقتصادية.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن الحكم على الأداء في المؤسسة لا يغني عن ضرورة السعي نحو توقعه أو التنبؤ به، وهنا برز دور التحليل المالي ومن خلال النسب المالية المتمثل في تقدير نجاح المؤسسة وقوتها أو ضعفها وإمكانية التنبؤ بالفشل أي بقدرتها على تأكيد استمرار النجاح وهذا الغرض تخدمه طرق تقييم الأداء المالي والنماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

2-3 استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، من إعداد الطالبة اليمن سعادة، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2009، تمت دراسة حالة في المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة - العلمة - سطيف، وتمحورت الإشكالية في: هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول الى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟

هدفت الدراسة الى ابراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة.

ومن اهم ما توصلت إليه الدراسة انه أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية، إنطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخير مرآتها الحقيقية.

2-4 الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم

هذه الدراسة عبارة عن شهادة ماجستير في علوم التسيير، من إعداد الطالب عادل عشي، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2002، تمت دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة، وتمحورت الإشكالية في: ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟ هدفت الدراسة الى تبين أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة، وتبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول الى نتائج تشخيص الوضعية الفعلية للمؤسسة.

ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة أنه لا يمكن أن تقوم قائمة للتقييم الجيد للأداء إذا لم يحسن المسيرين اختيار وانتقاء المعايير ومؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة.

3- إشكالية البحث:

وانطلاقاً من كل ما سبق تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا والمتمثلة في:

إلى أي مدى تساهم أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

ومنه نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الوثائق المستعملة في التحليل المالي وما مدى قدرتها على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

- كيف يتم تقييم الأداء المالي وفقاً للمؤشرات الحديثة لتقييم الأداء؟

- هل يمكننا الاعتماد على أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة؟

4- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل المشار إليه سابقاً تم وضع فرضيات التالية

- **الفرضية الأولى:** استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من كشف نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية ومنه اتخاذ القرارات الصائبة.

- **الفرضية الثانية:** نتائج تقييم الأداء وفقاً للمؤشرات الحديثة التي تعتمد على النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي تكون أحسن مقارنة بنتائج الدراسات التقليدية باستخدام التوازنات المالية والنسب المالية.

- **الفرضية الثالثة:** يمكننا الاعتماد على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة.

5-أهداف الدراسة:

- إبراز دور تطبيق أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

- عرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي وتطبيقها على مؤسسة جزائرية.

- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة وإسقاطها على الحالة التطبيقية.

- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.

6-منهج البحث:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده وللإجابة عن الإشكالية

المطروحة إعتدنا في دراستنا على المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري، وذلك لتوضيح مختلف

المفاهيم إضافة إلى ذلك إعتمدنا على المنهج التحليلي في دراسة حالة فيما يخص الجانب التطبيقي حيث تم إسقاط الدراسة على مؤسسة إقتصادية جزائرية تمثلت في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، وقمنا بتحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة والمتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج للفترة الممتدة ما بين (2015-2016) باستخدام أدوات التحليل المالي.

7- هيكل الدراسة:

قصد الإلمام بالجوانب الرئيسية للبحث وقصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث إلى فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي.

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي من حيث أسباب نشأته ومفهومه وأهدافه وخطواته وأهمية التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه في المبحث الأول. أما في المبحث الثاني تم التطرق فيه الى مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من حيث الأدوات الحديثة. أما في المبحث الثالث من هذا الفصل فقد تم تخصيصه لدراسة دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي.

الفصل الثاني: في هذا الفصل حاولنا إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2016، حيث تم التطرق الى تقديم المؤسسة بشكل موجز في المبحث الأول، بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في حل الإشكالية المطروحة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي.

الفصل الأول

مدخل إلى التحليل المالي

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير واسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة واجراء التصنيف اللازمة لها ثم اخضاعها لدراسة تفصيلية دقيقة، وإيجاد العلاقات فيما بينها، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل اليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط القوة والضعف في الخطط والسياسات المالية بالإضافة الى تقييم الأداء ووضع الحلول والإجراءات التصحيحية اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

وسنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث محاولين استيفاء الجانب النظري للتحليل المالي وقد كانت المباحث كالتالي:

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.

المبحث الثاني: الأساليب الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تقنية من التقنيات الأخرى تتطلب معرفة معمقة وخاصة وهي دوما في تطور مستمر ويعتبر من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية والاهتمام بها، وعادتا فان طبيعة التحليل المالي هي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأسباب ظهور هذه البيانات وتفسير ذلك. ويتم تناول في هذا المبحث النقاط الموالية:

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته

1. لمحة تاريخية عن التحليل المالي

2. أسباب نشأته

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي

1. تعريف التحليل المالي.

2. أهداف التحليل المالي.

المطلب الثالث: الخطوات المتبعة في التحليل المالي.

المطلب الرابع: أهمية، الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته:

1. لمحة تاريخية عن التحليل المالي¹: إن ظهور فكرة التحليل المالي تعود إلى نهاية القرن 19 م، حيث استعملت البنوك والمؤسسات الاقتصادية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استناداً إلى كشفها المحاسبية إضافة إلى أن الأزمة الاقتصادية الممتدة من الفترة بين (1929) - (1933) كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي ففي سنة (1933) أسس في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث اظهر المقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينيات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسات، حيث تكونت في فرنسا سنة (1967) لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها المؤسسات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أوسنه) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للشركة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات والمقارنة بين نتائجها واستنتاج وتطوير سير المؤسسة المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطوير نشاطاتها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.

2. أسباب نشأة التحليل المالي²:

تشير المراجع العلمية من أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

يلي:

¹ بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص: 7.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 25.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

1.2. الثورة الصناعية: أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأسمال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح و وفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.

2.2. التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراجع خارجي، لكي يضمن حماية جموع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.

3.2. الأسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع مؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات مؤسسات الأعمال مالياً لتحديد مدى قوة هذه المؤسسة أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.¹

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، 2011، ص: 25.

4.2. الائتمان¹:

إن انتشار أسلوب التمويل قصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالبنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح البنوك القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع معين من المؤسسات. ولهذا فقد أنشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسة الطالبة لمساعدة البنوك.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي

1. تعريف التحليل المالي:

لقد تعددت تعاريف التحليل المالي يذكر منها ما يلي:

التعريف الأول²: ينظر إلى التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل ممن البيانات المالية التاريخية، المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار. وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل.

التعريف الثاني³: كما يعرف أيضا بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات.

التعريف الثالث⁴: التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر. وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل، عمان، 2005، ص:12.

² عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص:41.

³ تانيا قادر عبد الرحمن، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 26، 012، ص:61.

⁴ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص:21.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

التعريف الرابع¹: التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها، باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها، والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة من الناحية التشغيلية وتمويلية وتقييم الأداء هذه المؤسسة.

2. أهداف التحليل المالي:

يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل.

1.2. الأهداف الداخلية²:

1. معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.
2. الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية وتشغيلية للفترة تحت التحليل وبصفة عامة إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
3. تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة.
4. إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها أو محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي تعمل في إطار المؤسسة.
5. توفير المعلومات والبيانات لسياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار، التمويل، توزيع الأرباح وتغيير رأس المال.

2.2. الأهداف الخارجية³:

1. تعتمد البنوك على التحليل المالي خاصة في أخذ القرارات الخاصة بالإقراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها؛

¹ جحنين كريمة، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء وترشيد قرارات الاستثمار في البورصة، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص:3.

² ناصر دواوي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 11.

³ ناصر دادي عدون، مرجع سيق ذكره، 1999، ص: 12-13.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

2. مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة؛

3. تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛

4. تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.

المطلب الثالث: الخطوات المتبعة في التحليل المالي

يمر التحليل بمجموعة من الخطوات وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل على أن خطواته هي¹:

1. تحقيق هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

2. تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني لتحليل المالي بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

3. اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، منها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

4. إعادة تبويب القوائم لتلاءم التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تستعمل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته، والتي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

5. التوصل إلى استنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والإلزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

¹ طير الويزة، سايفي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، شهادة ماستر² في المحاسبة والتدقيق، جامعة البويرة، 2015، ص:12.

6. صياغة التقارير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

المطلب الرابع: أهمية والأطراف المستفيدة من التحليل المالي

1. أهمية التحليل المالي¹:

تكتسي نتائج عملية التحليل المالي أهمية كبيرة والمتمثلة في:

1. تحديد مدى كفاءة المؤسسة في جمع الأموال من جهة وتشغيلها من جهة أخرى؛

2. الحصول على مؤشرات تبين فعالية المؤسسة وقدرتها على النمو؛

3. التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة؛

4. يعتبر كمؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق أهدافها؛

5. مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة؛

6. إعداد الجو المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة.²

2 الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

1.2 الأطراف الداخلية: ونذكر أهمها:

1.1.2 إدارة المؤسسة:

حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة وتعتبر من بين أكثر الأطراف حرصا على استمرارية حياة المؤسسة حيث تستعين بهذه التقنية التي تمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة وكذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة وتستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل.

¹ عدنان هاشم السمرائي، الإدارة المالية، الجامعة المفتوحة الليبية العظمى، ط2، ليبيا، 1997، ص: 05.

² محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص: 79.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

2.1.2 العاملون في المؤسسة:

وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة المقيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة الذي ينتمون إليه والتأكد من سلامة إدارة الأموال والتي قد يكون لها أثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل.

3.1.2 المساهمون:

يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات في المؤسسة لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب.

2.2 الأطراف الخارجية¹:

1.2.2. الدائنون:

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمؤسسة، أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو الاكتتاب القرض الجديد وإقراض أو مصدر إقراض الأموال للمؤسسة وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، ولذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة الوفاء بالقروض عندما يحين أجل استحقاقها فإذا كان القرض لمدة أكثر من سنة فيهتم المقرض بالتأكد من إمكانية سداه لهذا الالتزام في الأجل الطويل.

2.2.2. الموردون:

يهتم الموردون من التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية له فالعمل من الناحية العملية مدين للمورد ويعني دراسة وتحليل مديونيته في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

¹لزرع محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص: 78.

3.2.2. العملاء:

يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لما تمنح لغيره، وتطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان.

4.2.2. الهيئات الرقابية: تستخدم هذه الأجهزة التحليل المالي لدراسة الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة وتتخذ التحليل المالي كأداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء والمساعدة في التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في الوحدة الاقتصادية.

5.2.2. مصلحة الضرائب¹:

تهتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول على المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح إذا كلما كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تكون ضمان للدفع.

¹ صادق الحسنی، التحليل المالي، دار المجد للنشر، عمان، 1998، ص:128.

المبحث الثاني: الأساليب الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء المالي

من أبرز استخدامات التحليل المالي فضلا عن إجراء المقارنات وتحديد الاتجاهات، هو استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر أو فشل المؤسسات، وفي الكثير من الحالات تعطي النسب المالية مؤشرات متضاربة فمن الممكن ان يكون تفسير نسبة مالية واحدة متناقضا مع نسبة مالية اخرى، بمعنى ان التحليل المالي لم يعطي الصورة الحقيقية للمؤسسة، في الوقت الذي تظهر فيه النسبة المالية ان هناك خطرا ماليا قد يحدث.

لذلك ازداد الاهتمام بتطوير نماذج رياضية قادرة على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات وذلك للتوصل الى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة والكفاءة على التنبؤ بالمؤسسات التي يمكن ان تكون في خطر (خطر الفشل المالي او اشد الحاجة الى إعادة الهيكلة) وقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث لاكتشاف ما إذا كان يمكن استخدام التحليل النسبي وتحليل الاتجاهات للتنبؤ بالفشل المالي ويمكن تقسيم هذه النماذج قسمين:

1. النماذج التي تعتمد على نسبة مالية واحدة للتنبؤ بالفشل المالي.

2. النماذج التي تعتمد على الأوزان الترجيحية لمجموعة من النسب المالية.

وتعتبر الدراسة المعدة في عام 1967 من قبل (BEAVER)، وتليها دراسة (ALTMAN) في عام 1968، المحركان الرئيسيان لعدد من الدراسات اللاحقة.

وبهدف تعميم الفائدة وإتاحة المجال أمام إمكانية تطبيق هذه النماذج من قبل المحللين الماليين، فإننا سنقتصر على عدد من النماذج الأكثر شيوعا والتي أثبتت قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي، وفيما يلي استعراض لأهم النماذج¹:

¹أيمن فريد، استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي، شهادة ماجستير في علم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة الجزائر، 2013، ص: 106.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

المطلب الأول: نموذج BEAVER و Z-SCORE

1. نموذج Beaver 1966

يعتبر نموذج BEAVER صاحب فكرة وضع النموذج لقياس فشل المؤسسات وسمياً هذا النموذج باسمه حيث اعتمد في تضع النموذج على النسب المالية المركبة مع الإشارة الى ان هناك من يقول بانه كانت هناك محاولات في عام 1964 ل TAMARI لتطوير نموذج احصائي للتنبؤ بالفشل المالي، وقد قام BEAVER باختيار نسبة مالية لتحليل ومتابعتها لمدة خمسة سنوات ثم قام بالبحث عن النسب التي تعطي بشكل ادق مؤشرا على نجاح المؤسسة او فشلها، فتوصل الى ستة نسب مالية اظهرت القدرة على التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه ب 5 سنوات، ويمكن ان يستعرض الجوانب المختلفة لهذه الدراسة تبعا للجدول التالي:

الجدول رقم (01): دراسة Beaver لغرض التنبؤ بفشل المؤسسات التي أجريت على 79 مؤسسة فاشلة و 79 مؤسسة ناجحة:

الفترة	الهدف	الفترة	العينة	أساس التماثل	الأسلوب الاحصائي	درجة الثقة
1966	التنبؤ باحتمال حدوث الفشل قبل وقوعه ب 5 سنوات	1954 1964	79 مؤسسة فاشلة و 79 مؤسسة ناجحة	نوعية الصناعة وحجم الأصول وسنة الحصول على البيانات	اختيار التصنيف المزدوج	95%

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات ايمان انجو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، شهادة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة تشرين، 2007، ص: 108.

أما النسب المالية التي توصل إليها Beaver فهي تظهر لنا في الجدول التالي رقم(2):

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

الجدول رقم (2): يوضح النسب المالية التي اعتمدها Beaver للتنبؤ بالفشل المالي

البيان
A ₁ التدفق النقدي / مجموع الأصول
A ₂ صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / مجموع الأصول
A ₃ مجموع الديون / مجموع الأصول
A ₄ رأس المال العامل / مجموع الأصول
A ₅ الأصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل
A ₆ النقديات / الديون قصيرة الاجل

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على بيانات حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، 2011، ص: 332.

وباستخدام نموذج الانحدار البسيط تمكن **Beaver** من الوصول الى النموذج التالي الذي يتكون من ثلاث نسب فقط يمكن من خلالها التنبؤ بفشل المؤسسات قبل 5 سنوات¹:

$$Z = 1,3 A_1 + 2,4 A_2 - 0,980 A_3 - 6,787$$

حيث:

Z: المؤشر الكلي او مؤشر الاستمرارية ، أما A₁، A₂، A₃ فقد تم ذكرها مرتبة ضمن الجدول أعلا.

كما وصل **Beaver** في دراسته السابقة في سنة 1968 بتحليل 14 نسبة، وتوصل الى أفضل ثلاث نسب للتنبؤ بالفشل على الترتيب وحسب أهميتها هي:

1-نسبة التدفق النقدي الى مجموع الديون؛

2-نسبة صافي الربح الى مجموع الموجودات؛

3-نسبة مجموع الديون الى مجموع الموجودات.

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، 2011، ص: 332.

2. نموذج (Z – Score) ¹

لقد تم تعريف مفهوم Z في العام 1968م من قبل أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك EDWARD ALTMAN، باستخدام أسلوب التحليل المالي التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل الشركات الأمريكية حيث قام الباحث باستخدام عينة صغيرة مكونة من 66 مؤسسة صناعية مدرجة في السوق المالي، 33 مؤسسة فاشلة وأخرى غير فاشلة مماثلة لها من حيث الصناعة وحجم الاصول (تم استثناء المؤسسات التي يقل مجموع أصولها عن مليون دولار أمريكي) وللتأكد من دقة تصنيف المؤسسات تم استخدام التصنيف بدقة بلغت في العام الأول 94% و 97% للمؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي، ولكن درجة الدقة تراجعت في السنة التي سبقت الإفلاس، حيث انخفضت الى 72% و 94% للمؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي وقد اخذ النموذج بعين الاعتبار 22 نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه المؤسسات خلال فترة من 1964-1965 تم تصنيفها الى خمس فئات، وهي السيولة والربحية والرفع المالي والقدرة على سداد الالتزامات قصيرة الاجل ، والنشاط ، ووقع الاختيار على أفضل خمس نسب للتنبؤ بالفشل المالي ، ليظهر النموذج حسب الصيغة التالية²:

$$Z = A_1 0,012 + A_2 0, 014 + A_3 0, 0033 + A_4 0,006 + A_5$$

- فئة المؤسسات الناجحة أو القادرة على الاستمرار وذلك إذا كانت قيمة Z فيها 2.99 وأكبر.
- . فئة المؤسسات المهددة بخطر الفشل المالي، التي يحتمل إفلاسها إذا كانت قيمة (Z) فيها (1,81) وأقل؛

- فئة المؤسسات التي يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها والتي تحتاج الى دراسة تفصيلية، وذلك عندما تكون قيمة (Z) أكبر من (1,81)، وأقل من (2,99)³، ويطلق عليها المنطقة الرمادية وفي ثلاثة اختيارات لاحقة، على (972) مؤسسة منها (86) مؤسسة فاشلة خلال الفترة من 1969-1975، و (910) مؤسسات منها (110) مؤسسة فاشلة وخلال الفترة من 1976-1999، و

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008، ص: 81.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق، ذكره، 2011، ص: 340.

³ إيمان انجو، مرجع سبق ذكره، 2007، ص: 111.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

(555) مؤسسة منها (120) مؤسسة فاشلة خلال الفترة من 1997-1999، وقد جرى تعديل معاملات التميز كما هو في الجدول أدناه حيث تمكن النموذج من التنبؤ بفشل المؤسسات بدقة بلغت 82% - 94%.

الجدول رقم (3): يوضح النموذج من التنبؤ بفشل المؤسسات للباحث (ALTMAN EDWARD)

سنوات الدراسة للباحث ALTMAN EDWARD			
555 مؤسسة 1999.1997	910 مؤسسة 1995.1976	972 مؤسسة 1975.1969	النسب المالية التي اعتمدها ALTMAN EDWARD
0,38600-	0,031000-	0,05800	رأس المال العامل الى مجموع الاصول الملموسة
2,06700	1,59900	1,50400	الأرباح المحتجزة الى مجموع الاصول الملموسة
1,38500	2,62710	2,07300	الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الاصول الملموسة
0,00500-	0,03300-	0,01400-	القيمة السوقية لحقوق المساهمين الى مجموع المطلوبات
0,06900-	0,15700-	0,05800-	صافي المبيعات الى مجموع الاصول الملموسة

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، 2008، ص: 83.

ولعل أكثر الصعوبات التي واجهت المحللين الماليين هي عدم إمكانية تطبيق النموذج بالصيغة الأصلية على المؤسسات الغير مدرجة في القيمة السوقية لحقوق المساهمين (يتطلب القيمة السوقية للسهم) لذلك قام ALTMAN في عام 1977 بتطوير نموذج Zeta (وهو ما يعرف بالجيل الثاني) للمؤسسات في القطاع الخاص وذلك بإجراء الدراسة على عينة من (53) مؤسسة فاشلة و(58) مؤسسة ناجحة خلال الفترة من 1975.1969، إذ قام باستخدام طريقتين لهذه الغاية هما طريقة التحليل التمييزي وطريقة التحليل التمييزي التربيعي، حيث شمل التحليل (28) نسبة مالية وكانت النتيجة استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، كما أدت الدراسة إلى تعديل معاملات التميز، حسب العلاقة التالية:

$$Z = A_1 0,717 + A_2 0,847 + A_3 3,107 + A_4 0,420 + A_5 0,998$$

حيث:

A_1 : رأس المال العامل الى مجموع الاصول الملموسة ؛

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

A₂ : الأرباح المحتجزة الى مجموع الاصول الملموسة ؛

A₃ : الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الاصول الملموسة ؛

A₄ : القيمة الدفترية لحقوق المساهمين الى مجموع المطلوبات ؛

A₅ : صافي المبيعات الى مجموع الاصول الملموسة .

(Z): برصيد (2.9) واكبر، فان المؤسسة مستمرة في نشاطها وغير معرضة لمخاطر الإفلاس أما إذا كانت القيمة (1.23) أو اقل، فان المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس¹ .

لقد اعتمدت الصيغ السابقة على عينة من النماذج الصناعية، ويمكن على سبيل المثال، إن النماذج المناسبة لأوضاع تلك المؤسسات قد تختلف عن المؤسسات غير الصناعية، مما دفع الباحثين في عام 1995 الى تبني نموذج Zeta الخاص بالمؤسسات غير الصناعية، قد صمم النموذج الجديد بعد حذف معدل دوران الاصول، للتقليل من الأثر الصناعي المحتمل، حيث أن معدل دوران الاصول في المؤسسات غير الصناعية أعلى منه في المؤسسات الصناعية ذات التكلفة الرأسمالية.

$$Z = A_1 6,56 + A_2 3,36 + A_3 6,26 + A_4 1,05$$

حيث:

A₁ : رأس المال العامل الى مجموع الاصول الملموسة ؛

A₂ : الأرباح المحتجزة الى مجموع الاصول الملموسة ؛

A₃ : الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الاصول الملموسة ؛

A₄ : القيمة الدفترية لحقوق المساهمين الى مجموع الاصول الملموسة .

(Z): برصيد (2.6) واكبر فان المؤسسة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس أما إذا كانت القيمة (0.1) واقل فان المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس.

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، 2008، ص ص: 85 . 86.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

المطلب الثاني: نموذج (1976) A-SCORE ونموذج (1981) KIDA

1-نموذج (1976) A-SCORE:

يعتمد نموذج (A) على طرق بديلة للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات، من خلال نظام تسجيل للمتغيرات النوعية والكمية، على اساس الحكم الموضوعي في تحديد النقاط، دون اللجوء الى التحليل الإحصائي للأوزان، ويعتقد (ARGENTI) ان عدم كفاءة الادارة او عدم توافر الخبرات الادارية اسباب كافية للفشل المالي، وقد تتجلى تلك العيوب الادارية في صور متعددة مثل الجمع بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الادارة، او عدم كفاءة النظام المالي او عدم الاستجابة للتغيرات والعوامل المحيطة.

وقد اعتمد النموذج على فرضية ان المؤسسات المتوقعة فشلها لابد من ان تمر بأربعة مراحل وهي: العيوب، الاخطاء، الاعراض، ثم الفشل، وقام بإعطاء علامة لكل مرحلة حسب الأهمية النسبية له، كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

الجدول رقم: (4) العيوب الإدارية الرئيسية المؤدية إلى فشل المؤسسات حسب Argenti:

المرحلة	المؤشرات	عدد النقاط
العيوب	إدارة الشخص الواحد	8
	الجمع بين منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة	4
	عدم فاعلية مجلس الادارة	2
	عدم فاعلية الكفاءات الإدارية والفنية	2
	عدم كفاءة المدير المالي	2
	عدم كفاءة الإدارة الوسطى	1
	عدم وجود موازنات أو رقابة مالية	3
	عدم وجود خطة للتدفقات النقدية أو لا يتم تحديدها	3
	عدم وجود نظام للتغيرات والبيئة المحيطة	15
	عدم وجود نظام تكاليف فعال	3
	مجموع علامات العيوب	43
الأخطاء	ارتفاع نسب المديونية	15
	التوسع في العمل على حساب قدراتها المالية	15
	الدخول في مشاريع كبيرة من غير الممكن تحقيقها او تسديد الالتزامات	15
	مجموع علامات الأخطاء	45
الأغراض	مؤشرات مالية سيئة	4
	اللجوء للمحاسبة الإبداعية (استخدام طرق محاسبة مختلفة لإخفاء الخسائر)	4
	مؤشرات غير مالية سيئة (تجميد الرواتب، ارتفاع معدل دوران الموظفين، انخفاض الروح المعنوية والشائعات)	4
	مجموع علامات الأغراض	12
	مجموع العلامات	100

المصدر: ايمان انجو، مرجع سبق ذكره، 2007، ص: 114.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

وبناء على عدد نقاط (A)، يجرى تصنيف المؤسسات الى ثلاث فئات حسب قدرتها على الاستمرارية، وهذه الفئات هي¹:

الجدول رقم (5): يوضح تصنيف المؤسسات الى فئات حسب قدرتها على الاستمرارية عند-A (Score)

الفئة	درجة المخاطرة	عدد نقاط (A)
الأولى	المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$0 \leq A \leq 18$
الثانية	احتمال التعرض لمخاطر الإفلاس	$18 < A \leq 35$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس (المنطقة الرمادية)	$A > 35$

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

2- نموذج Kida 1981²:

يعتبر نموذج Kida أحد النماذج الحديثة التي استخدمت في عملية التنبؤ بالفشل المالي في 1981 وقد بني هذا النموذج على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط حيث تحدد قيمة المتغير التابع Z بموجب المعادلة التالية:

$$Z = 1,042A_1 + 0,42A_2 + 0,461A_3 + 0,463A_4 + 0,271A_5$$

حيث:

Z: مؤشر الاستمرارية .

والمتغيرات الأخرى سنحاول تعريفها تبعا للجدول التالي:

¹ فهمي مصطفى الشيخ، المرجع نفسه، 2008، ص: 107.

² إيمان انجو، مرجع سبق ذكره، 2008، ص: 111.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

الجدول رقم (6): المتغيرات المستقلة من النسب المالية التي استخدمت في عملية التنبؤ بالفشل المالي

النسب المالية	الوزن النسبي
A ₁ : صافي الربح بعد الضريبة إلى مجموع الأصول	1.042
A ₂ : مجموع حقوق المساهمين إلى مجموع الالتزامات	0.42
A ₃ : الأصول السائلة إلى مجموع الالتزامات المتداولة	0.461
A ₄ : المبيعات إلى إجمالي الأصول	0.463
A ₅ : النقدية إلى إجمالي الأصول	0.271

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص: 262.

المطلب الثالث: نموذج (1987) SHERROD ونموذج KAH and

TANS(1999) ونموذج SHIRATA(2002)

1-نموذج 1987 SHERROD¹:

يعتبر أحد اهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة، بإضافة الى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي اعطيت لهذه المتغيرات، حسب الصيغة التالية:

$$Z = A_1 17 + A_2 9 + A_3 3,5 + A_4 20 + A_5 1,2 + A_6 0,10$$

حيث ان:

A₁ : رأس المال العامل الى مجموع الاصول ؛

A₂ : الاصول النقدية الى مجموع الاصول ؛

A₃ : مجموع حقوق المساهمين الى مجموع الاصول ؛

A₄ : الارباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الاصول ؛

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، 2008، ص: 101.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

A₅ : مجموع الاصول من مجموع المطلوبات ؛

A₆ : مجموع حقوق المساهمين إلى الأصول الثابتة الملموسة .

وبناء على نقاط (Z)، يجري تصنيف المؤسسات إلى خمس فئات حسب قدرتها على الاستمرار وهذه الفئات هي¹:

الجدول رقم (7): يوضح تصنيف المؤسسات إلى خمس فئات حسب قدرتها على الاستمرارية

الفئة	درجة المخاطرة	(Z)
الأولى	مؤسسة غير معرضة لمخاطر الافلاس	$Z \geq 25$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الافلاس	$25 \geq Z \geq 20$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس	$20 > Z \geq 5$
الرابعة	المؤسسة معرضة لمخاطر الافلاس	$5 > Z \geq -5$
الخامسة	المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الافلاس	$Z < -5$

المصدر: وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، 2004، ص: 255.

2 نموذج KA_h and Tans 1999

تطور العمل بأسلوب الشبكات العصبية منذ القرن الماضي، وهو مشابه للنظام العصبي لدى الكائنات الحية، ويختلف أسلوب الشبكات العصبية عن طرق الذكاء الصناعي بسبب غياب الاجراءات المتناسقة او طرق الاستنتاج عند احتساب النتائج، حيث يعتمد على المعالجة المتوازية للبيانات للوصول الى النتائج الصحيحة.

مثل هذه النماذج قد تأخذ شكل التحليل التمييزي او اللوغاريتمي او بروبين، وقد تأخذ أشكالاً أكثر تعقيداً في حال المعادلات المتعددة، وتقوم بعمل الحذر لاحتساب المجموعات التي تؤدي الى التنبؤ، حيث يوضح الجدول أدناه الشبكة العصبية للتنبؤ بقدرة المؤسسة على الاستمرارية:

¹ وليد ناجي الحياي، المرجع نفسه، 2004، ص: 255.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

الجدول رقم (8): جدول يوضح الشبكة العصبية للتنبؤ بقدرة المؤسسة على الاستمرارية

الأرباح المحتجزة الى مجموع الأصول الملموسة	صافي الربح الى مجموع الأصول الملموسة	مصروفات الفوائد الى الأرباح قبل الفوائد والضرائب	مجموع المطلوبات الى مجموع الأصول الملموسة	القيمة الدفترية لحقوق المساهمين الى مجموع الأصول الملموسة	الأصول السائلة الى المطلوبات المتداولة	
الجزر 6	الجزر 5	الجزر 4	الجزر 3	الجزر 2	الجزر 1	
1.4748	1.219-	0.7894	1.0923	0.7445 -	1.7131-	1
0.0608	1.5736	1.4973	0.9675	0.4731-	2.409	2
1.1088	3.0948-	1.1811	0.4594-	0.6464-	4.7666-	3
1.7151-	3.4716	1.0374-	1.9108-	1.5166	2.4481	4
1.0478	3.8518-	0.3472-	0.5539	0.832	1.8592-	5
1.4635-	0.5343	0.9583	0.9388	1.6206-	2.3792	6
0.2471	4.162-	0.3435	4.7112	1.9838	0.3777-	7
2.9925	3.8518	0.903-	3.0032-	0.068	0.7749	8
1.5489-	1.4552-	2.8183	0.004	2.7006-	0.1082	9
1.68	1.5487	1.5812-	1.5506	3.8039-	1.449-	10
1.3918-	1.9189	3.2994	1.8209	1.174	1.69-	11
3.2479-	1.474-	1.2572-	1.5102	1.6278	3.4508-	12
1.7903	0.9288-	3.2692	1.3851	1.8089-	1.586	13

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، 2008، ص: 97.

ويتم تطبيق المعادلة التالية لكل وزن او سطر:

النسبة المالية × الجزر

وبعد جمع بيانات كل وزن او سطر، يتم استخدام المجموع في مقياس الاحتمالات حسب المعادلة التالية:

$$\text{احتمال كل وزن} = 1 / (1 + E \times P) \text{ (-مجموع كل وزن)}$$

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

ولاحقا يتم ضرب نتيجة احتمال كل وزن بما يعرف بالأوزان الصادرة حسب الجدول الموضح أدناه

الجدول رقم (9): ضرب نتيجة احتمال كل وزن

الجدور	الأوزان الصادرة	الجدور	الأوزان الصادرة
1	0.25511 -	8	4.5182
2	0.2906	9	0.7421 -
3	1.9166 -	10	2.4982 -
4	2.04069	11	1.3286
5	1.036 -	12	3.545 -
6	1.145	13	0.4856
7	4.027 -		

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، 2008، ص: 98.

واخيرا فإن اساس اللوغاريتم الطبيعي لمجموع حاصل ضرب احتمال كل وزن من الاوزان الصادرة:

EXP (- (المجموع)) ، يسمى بالمجموع النهائي ، ويتم استخدامه في احتساب احتمال فرص الاستمرارية¹، حسب المعادلة التالية :

$$\text{احتمال فرص الاستمرارية} = 1 / (1 + \text{EXP} (-\text{المجموع النهائي}))$$

ان النتيجة المحتملة للمعادلة السابقة تقع بين (صفر - 1)، وإذا كان احتمال الاستمرارية 0.5 او اقل فإن المؤسسة مهددة بخطر الفشل المالي وقد تواجه صعوبات مالية.

3- نموذج Shirata 2002

قام Shirata في سنة 2002 بتطوير نمودجه للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات وذلك اعتمادا على دراسة عينة من المؤسسات اليابانية تضم 10457 مؤسسة مفلسة و 30421 مؤسسة غير مفلسة، وقد تناول الباحث في دراسته هذه 72 مؤشرا ماليا، ووصل الى نموذج يسمى SAF2002

¹ فهمي مصطفى الشيخ، المرجع نفسه، 2008، ص: 99.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

ووفق هذا النموذج فإن المؤسسات التي تكون قيمة النموذج لديها أكبر من 0.26 تعتبر معرضة للإفلاس وقد فسر هذا النموذج حوالي 83% من حالات الإفلاس والمعادلة التالية التي تحدد النموذج هي¹:

$$\text{SAF 2002} = 0.0104 A_1 + 0.268 A_2 + 0.0661 A_3 + 0.0237$$

حيث:

SAF 2002 : هو القيمة التمييزية ، اما بقية المتغيرات فتظهر لنا وفق الجدول التالي

الجدول رقم(10): النسب المالية التي إعتدتها shirata:

النسبة المالية	الوزن النسبي
A ₁ : الأرباح المحتجزة الى مجموع الأصول	0.0104
A ₂ : صافي الأرباح قبل الضريبة الى مجموع الأصول	2.268
A ₃ : معدل دوران المخزون	0.0661
A ₄ : أعباء الفوائد الى مجموع المبيعات	0.0237

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات إيمان انجو، مرجع سبق ذكره، ص: 112.

¹المرجع نفسه، 2008، ص: 112.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى ابراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي من خلال التطرق الى دور مؤشرات التحليل المالي والتحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي

تستخدم المؤشرات في عدة أغراض منها¹:

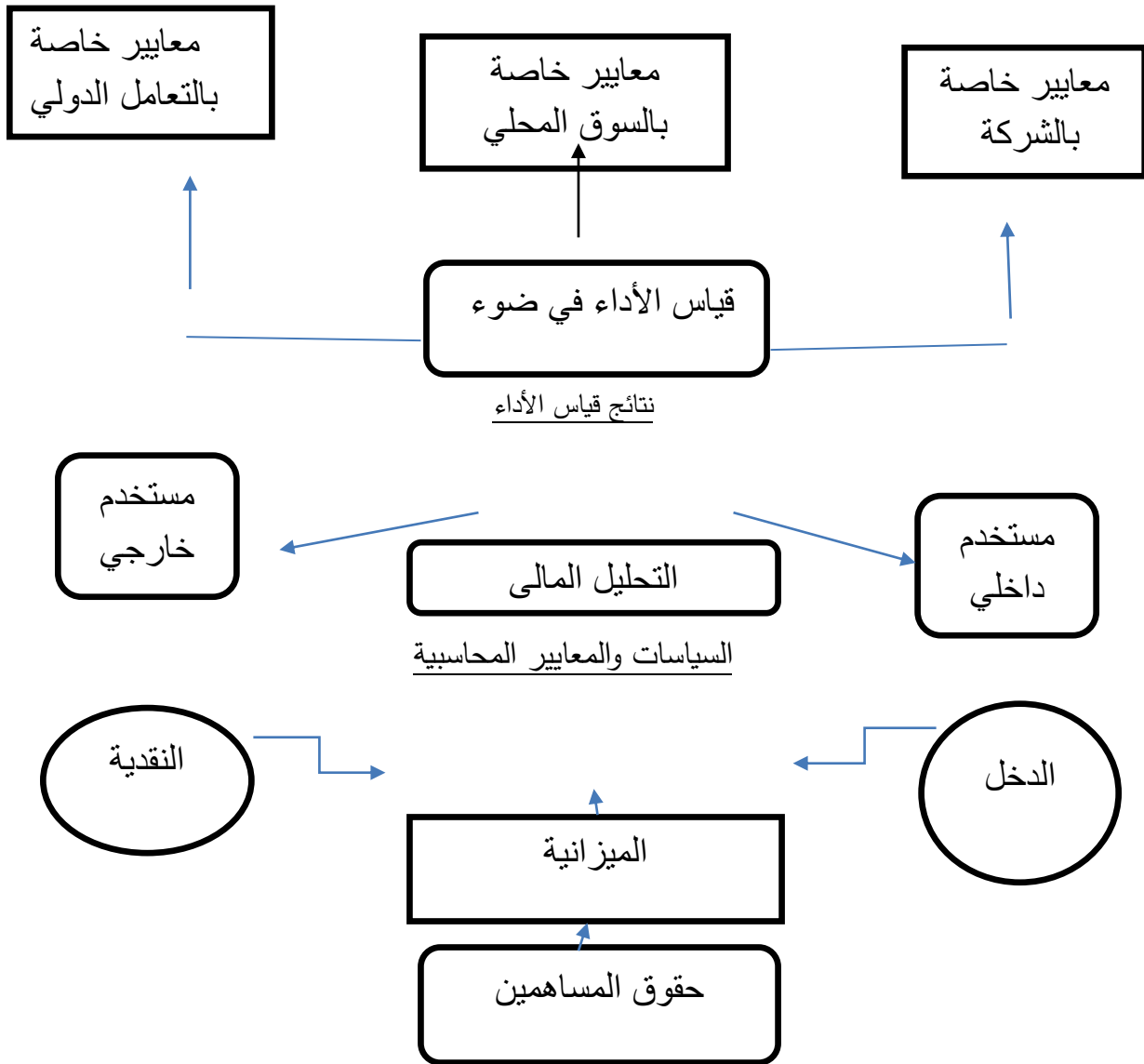
- 1-معاينة الاتجاه بين الفترات المالية في نفس المؤسسة؛
- 2-مقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع؛
- 3-مقارنة مؤشرات المؤسسة ببعض المؤشرات المعيارية المحددة مسبقا؛
- 4-لمقارنة البيانات الحالية مع التنبؤات المستقبلية.

وعليه يشكل التحليل المالي أسلوبا خاصا بعملية تقييم أداء المؤسسة، حيث تستخدمه الإدارة او أطرافا أخرى لتقييم وتفسير أدائها خلال فترة زمنية معينة، ويستند ذلك على مجموعة من مصادر المعلومات المختلفة والتي يقدمها النظام المحاسبي للمؤسسة، حيث ان الشكل الموالي يوضح الاطار العام لمفهوم التحليل المالي وعناصره المختلفة لغرض قياس الأداء باستخدام معايير معينة تخص السوق او نشاط محدد، فيمكن قياس الأداء في ضوء معايير خاصة بالمؤسسة او بالسوق او بالتعامل الدولي، كما ان نتائج هذا القياس هي مجموعة للمستخدم الداخلي لاتخاذ القرار، او للمستخدم الخارجي الذي له علاقة بالمؤسسة وبناتج تقييم أدائها كما يلخصه الشكل التالي رقم (1):

¹ادان عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج لإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص: 46.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

شكل تخطيطي رقم (1): يوضح الإطار العام لعملية تقييم الأداء



المصدر: محمد محمود يوسف، البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص:8.

المطلب الثاني: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي

حتى تتمكن المؤسسة من الحكم على كفاءة استخدام الأموال واعداد الخطط المالية للفترات المالية المقبلة فإنها تحتاج الى تقييم الموقف المالي للفترات السابقة ومقارنة الإنجاز الفعلي بما هو مستهدف، كما يتم مقارنة المؤشرات المالية الفعلية بمؤشرات الفترة السابقة¹.

وعليه فلا بد للمؤسسة من نظام معلومات يمكن الاعتماد عليه لرصد المعلومات والتي من خلالها يمكن القيام بالإجراءات المناسبة الضرورية ولإتمام العمل: فيتم جمع المعلومات كمادة أولية يتم تصنيفها وترتيبها ثم اخضاعها للمعالجة والتحليل لينتج أخيرا معطيات ومعلومات مهيكله قابلة للدراسة يستعان بها في عملية التقييم.

هذه بصفة عامة المنهجية المتبعة غالبا في عملية تقييم الأداء داخل المؤسسة لكي يستعين المحلل والمقيم بمؤشرات تساعد على القياس وهي عديدة ومتنوعة والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية لتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات محددة ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة، والتحليل المالي من بينها، باعتباره أداة لتقييم الأداء واتخاذ القرار.

ويظهر الأداء المالي كأداة لتقييم التسيير داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها فيما يلي²:

1- تقييم الأداء والنتيجة: حيث تشمل النتيجة مختلف نتائج أنشطة (التحليل انطلاقا من جدول حسابات النتائج).

2- تقييم الأداء والتمويل: الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها، وذلك وفق منشورين:

2-1- النظرة الثابتة: وتتحقق في إطار تحليل الميزانية.

¹حساني امير، دور الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات وتحسين أداء شركات التأمين الجزائرية، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 4.

²بومعزة حليلة، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة العمومية، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 83.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

2-2- النظرة الديناميكية: وتعطي الأولوية لجدول التدفقات.

3- تقييم الأداء والمردودية¹: تصرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ورأس المال (النتيجة / رأس المال) يتعلق الأمر بمؤشرات يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة.

فالتحليل المالي يهدف بصفة عامة الى اجراء فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة خلال دورة او عدة دورات وذلك انطلاقا من دراسة تفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير أسباب المؤثرة على النتائج وهو ما يساعد على تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

¹ محمد محمود يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التحليل المالي وقدمنا مفهوم عام له، حيث بين أهدافه والخطوات المتبعة في التحليل المالي وبعض الجهات المستفيدة منه التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراءات عملية التحليل المالي للقوائم المالية.

وكذلك تناولنا في هذا الفصل الأدوات الحديثة للتحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء المالي وتتمثل هذه الأدوات في النماذج الكمية المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضع المالي للمؤسسة وتسمح لها بالكشف عن نقاط القوة والضعف فيما، مما يمنح المؤسسة مجالاً واسعاً لاتخاذ القرارات المناسبة.

الفصل الثاني

تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة
بالمسيلة

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

بعد التطرق للجانب النظري للموضوع التحليل المالي وادواته الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في الفصل الأول، اما الفصل الثاني سنحاول إسقاط الدراسة النظرية على الواقع العملي وهذا اعتمادا على إجراء الدراسة التطبيقية على إحدى المؤسسات الاقتصادية، حيث وقع اختيارنا على مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة خلال الفترة الممتدة ما بين: 2015-2016.

حيث ينقسم الفصل الثاني الى مبحثين:

- المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

- المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيلة

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

تعتبر مؤسسة مطاحن الحضنة من ضمن المؤسسات الهامة في ولاية المسيلة نظرا لطبيعة منتوجها ومشاركتها الفعالة في التنمية الاقتصادية وتشغيل اليد العاملة، بالإضافة الى مردودها الإنتاجي الذي يغطي الولاية والولايات المجاورة لمادة السميد والدقيق، مما سبق ارتأينا اختيار مطاحن الحضنة بالمسيلة كمؤسسة عمومية مؤهلة لإجراء الدراسة، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف أكثر على مطاحن الحضنة بالمسيلة، النشأة، مراحل العملية الإنتاجية، الهيكل التنظيمي والطريقة والأدوات التي تمت بيها الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة الأم

بموجب مرسوم تنفيذي تحت وصاية وزير الصناعات والطاقة سنة 1963 أسست الشركة الوطنية للدقيق والقمح، حيث شملت جميع الخاصة بالمطاحن واختصت في صناعة العجائن الغذائية والكسكسي.

وفي سنة 1982 إثر إعادة هيكلة الشركة الوطنية للمسامد والمطاحن والعجائن الغذائية والكسكسي، انبثقت منها خمسة مؤسسات رئيسية موزعة على التراب الوطني، دورها تغطية الولايات المجاورة لها في توزيع مختلف منتجاتها وهذه المؤسسات هي:

1-مؤسسة الرياض بسيدي بلعباس؛

2-مؤسسة الرياض بالجزائر العاصمة؛

3-مؤسسة الرياض بتيارت؛

4-مؤسسة الرياض بقسنطينة؛

5-مؤسسة الرياض بسطيف.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 367/82 بتاريخ 1982/11/27 نشأة المؤسسة الصناعية للحبوب ومشتقاتها بسطيف "الرياض" ثم انتقلت الى الاستقلالية ابتداء من 1990/04/02 واتخذت

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيلة

شكل شركة مساهمة برأسمال 5.000.000.000 دج حيث نجد تركيبة رأسمالها الاجتماعي تتكون من:

-80% من الشركة القابضة العمومية الزراعية الغذائية.

-11% من المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين.

-09% من الأشخاص الطبيعيين.

ويكمن النشاط الأساسي لمجمع الرياض سطيف في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين)، وإنتاج المواد المشتقة كالسميد والدقيق والعجائن الغذائية والكسكسي.

ويشتغل هذا النشاط باستغلال 16 مسمدة ومطحنة و5 وحدات للعجائن الغذائية والكسكسي.

ويتشكل مجمع الرياض بسطيف من 10 شركات تابعة، 7 منها مختصة في تحويل القمح الصلب واللين موزعة عبر 6 ولايات (سطيف، مسيلة، برج بوعرييج، بجاية، بسكرة، ورقلة).

والتي اخترنا منها مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة لكي تكون محل الدراسة.

المطلب الثاني: التعريف بالشركة التابعة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

1-لمحة تاريخية عن مؤسسة مطاحن الحضنة

دخلت مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة ميدان العمل والإنتاج في سنة 1981، وفي تاريخ 1997/10/01 تم تحويل وحدة الرياض بالمسيلة الى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل مساهمة مطاحن الحضنة (مستخلص من اجتماع رقم 6 لمجلس الإدارة بتاريخ 27 / 11 / 1982 بمبلغ المساهمة 60.000.000 دج، وقد بلغ رأسمالها 479.000.000 دج.

وتنقسم شركة مطاحن الحضنة الى قسمين قديم وآخر جديد، اما القسم القديم فيتكون من مسمدة ومطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية "بوهلير" وتم تشغيلها سنة 1981، اما قدرات الإنتاج فكانت 100 طن/يوم المواد المنتجة: سميد ممتاز، سميد عادي، دقيق ممتاز، دقيق الخبازة، مخلفات الطحن (النخالة).

2-مراحل العملية الإنتاجية:

ان العملية الإنتاجية بهذه المؤسسة تركز على تحويل المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب والقمح اللين للحصول على منتجات تامة الصنع كالسميد والفرينة بمختلف أنواعها، وكذلك الحصول على بقايا الطحن المتمثلة في النخالة، ويتم هذا على مستوى عدة مراحل وهي:

2-1-مرحلة التمرين الداخلي

وهي مرحلة انتقال المادة الأولية من صوامع التخزين التابعة لمصلحة تسيير المخزونات الى مخازن الورشات، وتكون هذه العملية مستمرة ولا تتوقف الا في بعض الحالات مثل (تعطل الات الطحن او التخفيض من الإنتاج او نقص في عملية التمرين). ويتم انتقال المواد الأولية عن طريق ناقل آلي بين صوامع التخزين والوحدات الإنتاجية.

2-2-مرحلة التنظيف الاولى

بعد تمرين مخازن الورشات تلي ذلك عملية التنظيف الاولى، حيث تمر كميات القمح داخل الآلات الخاصة بالتنظيف الاولى التي تقوم بتقنية القمح من الزوائد والشوائب الكبيرة، حيث توجد الات خاصة لتقنية القمح من مادة الحديد، وأخرى تقوم بتصفية الحجارة والحصى، ومن خلال هذه المرحلة يكون القمح قد زالت منه معظم الشوائب والاوزاخ.

2-3-مرحلة التنظيف النهائي

في هذه المرحلة تنتقل كميات القمح بواسطة مضخات هوائية الى نوع ثاني من أجهزة التنظيف، حيث تتميز هذه الأجهزة بأنها تقوم بحركات اهتزازية لحبيبات القمح ولها ميل محدد للسطح الذي فوقه كميات القمح، حيث يتم تدحرج حبيبات القمح الى الأسفل، وتجمع في مجاري التخزين اما باقي الشوائب المتبقية من عملية التنظيف الاولى فإنها ترسل الى الأعلى الى سلة الاوزاخ.

2-4-مرحلة إضافة المياه

تكون لكميات القمح الصافية المخزنة درجات رطوبة مختلفة، وهذا يقوم مسؤول الإنتاج بإضافة كميات من الماء حتى تصبح درجة الرطوبة ما بين 15 و 15,5%

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيلة

حيث هذه الدرجة محددة وفقا لمعايير تقنية، وذلك من اجل تسهيل عملية الطحن فيما بعد، وكذلك لمساعدة فصل الغلاف الخارجي الذي تنتج عنه بقايا الطحن، وهناك أجهزة خاصة تقوم بتحديد كميات الماء المضافة وأخرى لمراقبة درجات الرطوبة.

2-5- فترة الانتظار التقني

من اجل امتصاص القمح لكميات الماء المضافة فانه يتطلب وقتا للقيام بذلك، بالإضافة الى رفع درجات الرطوبة الى المستوى المرغوب، وتختلف فترة الانتظار حسب نوعية القمح حيث نجد ان متوسط الانتظار للقمح الصلب هو 4 ساعات، بينما القمح اللين يصل حتى 8 ساعات، وكذلك حسب درجة الرطوبة الأولية في المادة التي تتراوح بين 7 الى 10%.

2-6- عملية الطحن

في هذه المرحلة تقوم الات الطحن بكسر حبيبات القمح وفقا لمتطلبات التقنية الموضوعة من طرف مصلحة الإنتاج، وذلك من اجل الحفاظ على خصوصية حبة القمح، وكذلك لفصل الغلاف الخارجي عن اللب.

2-7- عملية الغربلة

تلي كل عملية طحن مباشرة عملية غربلة، حيث تمر جزيئات القمح المكسورة على غربال مصنف تقنيا حسب درجات انفتاح وانغلاق المسامات، وتنتج عن هذه العملية اما جزيئات خشنة ترجع لعملية الطحن مجددا، واما مادة جاهزة قابلة للتصنيف، وتشكل عمليتي الطحن والغربلة حلقة مغلقة أي لا تتوقف عملية الطحن حتى يتم تصنيف الجزيئات الى مادة جاهزة.

2-8- مرحلة تجميع الأصناف وتخزينها

ينتج عن عملية الغربلة تصنيف الجزيئات حيث يعبر كل صنف على نوع من المنتج، ويسلك كل صنف مجرى معين ينتهي به المطاف الى صوامع التخزين للمواد الجاهزة.

2-9- مرحلة التوضيب والتخزين

بعد عملية التخزين في صوامع الورشات للمادة الجاهزة تأتي عملية التوضيب، حيث يقوم العامل بتحضير الاكياس، وبمجرد وضع الكيس على فتحة قنوات التفريغ والضغط على الزر تتم عملية التفريغ تلقائياً مع الوزن المحدد، ومن ثم مرور الاكياس على آلة الخياطة بعد وضع بطاقة البيانات الخاصة للمنتج (مثل تاريخ الإنتاج، ومدة الاستهلاك...).

وبعد ذلك يتم اخراج المنتج من الورشات الى مساحات التخزين بناقلات خاصة، ومنها يصبح المنتج جاهزاً للتسويق.

3- الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

3-1- المديرية العامة: يشرف على تسييرها مدير وحدة له عدة مهام أهمها:

1-التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة؛

2-التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع؛

3-التنسيق بين الوحدة والمؤسسة الام.

وتستعين المديرية العامة بعدة مصالح تتمثل في:

3-1-1-الأمانة العامة: تابعة للمدير العام وتقوم بتسجيل البريد الصادر والوارد، وطبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة.

3-1-2-مكتب مساعد الامن والرقابة: ومهمته حماية المؤسسة داخليا وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة، وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الاخطار.

3-1-3-المستشار القانوني: يقوم المدير العام باستشارته او بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتقادي الوقوع في خطأ قانوني، وهو محامي المؤسسة والمكلف بالمنازعات التي تدخل فيها سواء كانت بين المؤسسة ومورديها او زبائنها او داخل الوحدة.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

3-1-4-المحاسب: يقوم بمساعدة المدير العام في مراجعة الحسابات.

3-1-5-مساعد مكلف بالنوعية: مكلف بمراقبة نوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير تخص الكمية، التغليف او الجودة.

وتشرف المديرية العامة على كل من مديرية الاستغلال ومديرية الإدارة والمالية:

1-مديرية الاستغلال: تتمثل مهمة مدير الاستغلال في تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالاستغلال، وتنقسم هذه الدائرة الى خمسة مصالح:

1-1-مصلحة التموين: وهذه المصلحة خاصة بدخول المواد واللوازم الخاصة بعملية الاستغلال وتنقسم الى فرعين هما:

1-1-1-فرع التعبير وشراء الحبوب: ومهمته شراء الحبوب وتعبير النوعية.

1-1-2-فرع المشتريات: وهذا الفرع خاص بتسجيل كل عمليات الشراء.

1-2-مصلحة الصيانة: مهمتها اصلاح التعطيلات الخاصة باللات الإنتاج، وتشغيل هذه الأجهزة 24/24سا، وتنقسم هذه المصلحة الى:

1-2-1-فرع الالكتروميكانيك والكهرباء: ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية.

1-2-2-فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة والشاحنات.

1-3-مصلحة الإنتاج: مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة، أي من دخول المادة الأولية الى خروجها كمادة مصنعة مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية، وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج، والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذه.

وتنقسم هذه المصلحة الى مصنعين هما:

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

1-3-1-مصنع التحويل رقم(1): يضم الات تحويل القمح الصلب الى سميد بطاقة إنتاجية قدرها 5000 قنطار خلال 24 ساعة.

1-3-2-مصنع التحويل رقم(2): يضم الات تحويل القمح الصلب واللين الى سميد وفريضة على الترتيب بطاقة إنتاجية 1500 قنطار من القمح الصلب و1500 قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة.

كما ان هذه المصلحة تتفرع الى ثلاثة فروع: فرع محاسبة المواد، فرع الطحن والإنتاج، فرع الشحن والتوضيب.

1-4-مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية، وتتفرع الى ثلاث فروع متمثلة في: فرع استقبال وتخزين الحبوب، فرع تسيير مخزونات الاكياس، فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

1-5-مصلحة التسويق: بعد خروج المنتج من الدورة الإنتاجية تقوم هذه المصلحة ببيع وتصريف المنتج وتنقسم هذه المصلحة الى فرعين هما:

1-5-1-فرع التوزيع: ويقوم ببيع المنتجات حسب الزبائن الموقعين على دفاتر التوريد.

1-5-2-فرع المبيعات: وهو فرع مكلف بتسجيل كل عمليات البيع التي قام بها فرع التوزيع.

2-مديرية الإدارة والمالية: ومهمتها إدارة مصالح المالية والتنسيق بينها وتتمثل في:

1-2-مصلحة المحاسبة والمالية: تعتبر من اهم المصالح حيث لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات.

وتتفرع هذه المصلحة الى: فرع المالية والصندوق، فرع المحاسبة العامة، فرع المحاسبة والمبيعات.

2-2-مصلحة الموارد البشرية: لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال.

وتتفرع هذه المصلحة الى ثلاثة فروع هي:

فرع تسيير المستخدمين.

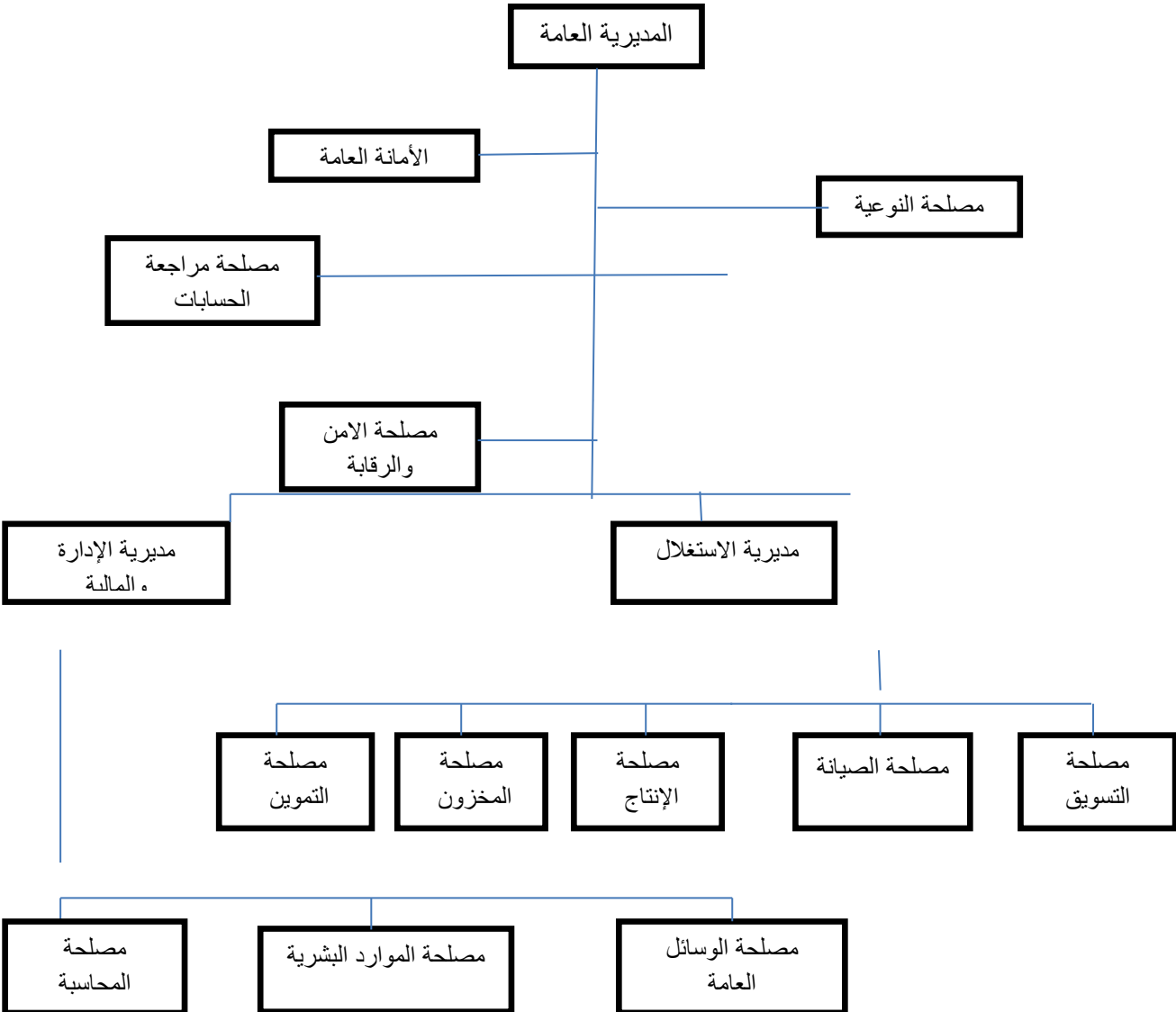
— فرع الأجور .

فرع الخدمات الاجتماعية.

2-3- مصلحة الوسائل العامة: وهي التي تشرف على جميع التجهيزات والوسائل العامة داخل

لمؤسسة.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة -المسلة-



لمصدر: مديرية الادارة والمالية.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسييلة

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

سنحاول فيما يلي عرض الميزانية المالية لسنتين (2016/2015)، ومن ثم الحصول على الميزانية الوظيفية والميزانية المختصرة.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج ودراسة تغيرات الأرصدة الوسيطة للتسيير لسنتين (2016/2015)

1- الميزانية المالية:

1-1- جانب الأصول.

1-2- جانب الخصوم.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيلة

الجدول رقم(11): يمثل الميزانية المالية للأصول

سنة 2016			سنة 2015				البيانات
المبلغ الصافي	الاهتلاكات	المبلغ الإجمالي	n-1 المبلغ الصافي	المبلغ الصافي	الاهتلاكات	المبلغ الإجمالي	
/		115,653.49	23,130.70	/	115,653.49	115,653.49	الأصول غير المتداولة:
							التثبيتات غير المادية
	115,653,49	3,007,983,316.26	1,249,237,748.03	1,327,713,717.24	1,782,778,086.35	3,110,491,803.59	التثبيتات المادية
1,305,356,265.82		255,898,153.36	915,641,126.65	897,103,027.84	554,497,240.71	255,898,153.36	الأراضي
255,898,153.36		1,460,807,414.99	22,858,585.47	131,750,436.82	1,093,069,082.70	1,451,600,268.55	المباني
887,613,811.41	1,702,627,050.44	/	54,839,882.55	42,962,099.22	135,211,762.94	1,224,819,519.52	المعدات والأدوات والتجهيزات
/			481,992,211.17	674,359,524.57	/		تثبيتات مادية أخرى
161,844,301.05	573,193,603.58	640,287,863.14	18,800.00	18,800.00	/	178,173,862.16	التثبيتات الجارية
640,287,863.14	/	/	11,880,809.56	12,189,183.13	/	674,359,524.57	إنجازها
18,800.00	1,129,433,446.86	18,800.00				18,800.00	التثبيتات المالية
	/	11,663,933.17				18,800.00	القروض وغيرها من الأصول المالية الغير جارية
						12,189,183.13	الضرائب المؤجلة على الأصول
11,663,933.17							
1,957,326,862.13	1,702,742,703.93	3,660,069,566.06	1,743,152,699.46	2,014,281,224.94	1,782,983,739.84	3,797,174,964.78	مجموع الأصول غير المتداولة
172,367,222.08	2,674,952.89	175,042,174.97	169,259,857.95	148,014,999.35	2,970,509.58	150,985,508.93	الأصول المتداولة:
			118,885,219.44	81,754,845.29	/	81,754,845.29	مخزونات قيد الإنجاز
			46,681,865.05	57,491,091.95	2,970,509.58	60,461,601.53	المواد واللوازم الأولية
			3,692,773.46	8,769,062.11	/	8,769,062.11	لوازم أخرى
			56,374,478.05	71,065,387.19	329,809,055.46	400,874,442.65	مخزون منتج المستحقات والوظائف
37,390,501.38			21,051,573.30	30,173,316.97	329,809,055.46	359,982,372.43	المشتابهة لها
40,080,352.29	329,209,055.46	366,599,556.84	9,778,716.59	12,602,457.06		12,602,457.06	الزبائن
		40,080,352.29	25,544,188.16	28,289,613.16		28,289,613.16	المدينون الآخرون
1,090,864,366.63		1,090,864,366.63	679,006,015.59	752,702,532.36		752,702,532.36	الضرائب وما شابهها
			679,006,015.59	752,702,532.36		752,702,532.36	المتاحات
							الخزينة
1,340,702,442.38	331,884,008.35	1,672,586,450.73	904,640,351.59	971,782,918.90	332,779,565.04	1,304,562,483.94	مجموع الأصول المتداولة
3,298,029,304.51	2,034,626,712.28	5,332,656,016.79	2,647,793,051.05	2,986,064,143.84	2,115,673,304.88	5,101,737,448.72	المجموع العام للأصول

المصدر: من وثائق المؤسسة.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيلة

الجدول رقم(12): الميزانية المالية للخصوم

البيانات	السنة 2015		السنة 2016	
	ارصدة السنة المالية 2015	ارصدة السنة المالية 2016	البيان	ارصدة السنة المالية 2016
رؤوس الأموال الخاصة: الاحتياطيات أقساط التأمين والاحتياطيات الأخرى النتيجة الصافية	1,449,460,000.00 203,292,170.74 161,321,002.93	1,449,460,000.00 127,332,048.84 112,022,925.11	رأس المال الخاص: النتيجة الصافية الروابط بين الوحدات	320,018,795.62 1,796,561,073.67
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	1,814,073,173.67	1,688,814,973.95	مجموع رأس المال الخاص	2,116,579,869.29
الخصوم غير المتداولة: القروض والديون المالية التزامات المعاشات التقليدية وما شابهها الضرائب المؤجلة على الخصوم	356,773,383.94 56,136,812.02 509,130.85	217,633,433.97 45,181,039.08 190,605.63	الخصوم غير المتداولة: القروض والديون المالية الاحكام المتعلقة بالمعاشات التقاعدية والالتزامات المتشابهة الضرائب المؤجلة على الخصوم	356,773,383.94 51,597,966.80 1,527,392.54
مجموع الخصوم غير المتداولة	413,419,326.81	263,005,078.68	مجموع الخصوم غير المتداولة	409,898,743.28
الخصوم المتداولة: الخصوم داخل المجموعة موردي المواد الخام الأولية موردون والحسابات الأخرى الضرائب ديون أخرى	640,000,000.00 799,948.40 16,603,449.85 45,831,988.95 55,336,256.16	640,000,000.00 1,236,951.66 7,399,113.46 33,315,421.24 14,021,512.06	الخصوم المتداولة: موردي مواد الخام الأولية موردين آخرين والحسابات المرتبطة الضرائب ديون الخصوم المتداولة الأخرى خزينة الخصوم	382,762.40 88,289,972.39 1,309,830.86 681,568,126.29
مجموع الخصوم المتداولة	758,571,643.36	695,972,998.42	مجموع الخصوم المتداولة	771,550,691.94
المجموع العام للخصوم	2,986,064,143.84	2,647,793,051.05	المجموع العام للخصوم	3,298,029,304.51

المصدر: من وثائق المؤسسة.

وبعد عرضنا للميزانية المالية لسنتين(2015/2016) تصبح لدينا الميزانيات الوظيفية التالية:

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيلة

الجدول رقم(13): يمثل الميزانية الوظيفية لسنة 2015:

الأصول	المبلغ الاجمالي	الخصوم	الملغ الإجمالي
<u>الاستخدامات المستقرة:</u> الأصول غير المتداولة التثبيات غير المادية التثبيات المادية التثبيات الجاري إنجازها التثبيات المالية الضرائب المؤجلة على الأصول		الموارد الدائمة: رؤوس الأموال الخاصة الخصوم غير المتداولة مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	1,814,073,173.67 413,419,326.81 2,115,673,304.88
مجموع الأصول غير المتداولة	3,797,174,964.78	مجموع الموارد الدائمة	4,343,165,805.36
<u>استخدامات الاستغلال:</u> الأصول المتداولة مخزونات قيد الإنجاز الضرائب وما شابهها الزبائن المدينون الآخرون		<u>موارد الاستغلال:</u> الخصوم المتداولة	758,571,643.36
مجموع الأصول المتداولة	551,859,951.58	مجموع الخصوم المتداولة	758,571,643.36
<u>استخدامات خارج الاستغلال:</u>	-	<u>موارد خارج الاستغلال:</u>	-
<u>استخدامات الخزينة:</u> الخزينة	752,702,532.36	<u>موارد الخزينة:</u>	-
المجموع العام للأصول	5,101,737,448.72	المجموع العام للخصوم	5,101,737,448.72

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

الجدول رقم(14): يمثل الميزانية الوظيفية لسنة 2016

الأصول	المبلغ الإجمالي	الخصوم	المبلغ الإجمالي
<u>الاستخدامات</u> <u>المستقرة:</u> الأصول غير المتداولة	3,660,069,566.06	الموارد الدائمة: رؤوس الأموال الخاصة الخصوم غير المتداولة مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	2,116,579,869.29 409,898,743.28 2,034,626,712.28
مجموع الأصول غير المتداولة	3,660,069,566.06	مجموع الموارد الدائمة	4,561,105,324.85
<u>استخدامات</u> <u>الاستغلال:</u> الأصول المتداولة مخزونات قيد الإنجاز الزبائن المدينون الآخرون	175,042,174.97 366,599,556.84 40,080,352.29	<u>موارد الاستغلال:</u> الخصوم المتداولة	771,550,691.94
مجموع الأصول المتداولة	581,722,084.1	مجموع الخصوم المتداولة	771,550,691.94
<u>استخدامات خارج</u> <u>الاستغلال:</u>	—	<u>مورد خارج</u> <u>الاستغلال:</u>	—
<u>استخدامات الخزينة:</u> الخزينة	1,090,864,366.63	<u>موارد الخزينة:</u>	—
المجموع العام للأصول	5,332,656,016.79	المجموع العام للخصوم	5,332,656,016.79

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

من خلال ما قدمناه نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة لسنتين (2016/2015) كما يلي:

الجدول رقم (15): يمثل الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2015

النسبة × 100

الاستخدامات	المجموع	النسبة %	الموارد	المجموع	النسبة %
الاستخدامات المستقرة ES	3,797,174,964.78	74%	الموارد الدائمة Rd	4,343,165,805.36	85%
استخدامات الاستغلال Eex	551,859,951.58	11%	موارد الاستغلال Rex	758,571,643.36	15%
استخدامات خارج الاستغلال Ehex	-----	---	موارد خارج الاستغلال Rhex	-----	---
استخدامات الخزينة ET	752,702,532.36	15%	موارد الخزينة RT	-----	---
مجموع الأصول	5,101,737,448.72	100%	مجموع الخصوم	5,101,737,448.72	100%

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

حساب نسبة الاستخدامات المستقرة = مجموع الاستخدامات المستقرة / مجموع الاصول

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

الجدول رقم(16): يمثل الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2016

النسبة %	المجموع	الموارد	النسبة %	المجموع	الاستخدامات
86%	4,561,105,324.85	الموارد الدائمة Rd	69%	3,660,069,566.06	الاستخدامات المستقرة ES
14%	771,550,691.94	موارد الاستغلال Rex	11%	581,722,084.1	استخدامات الاستغلال Eex
-----	-----	موارد خارج الاستغلال Rhex	-----	-----	استخدامات خارج الاستغلال Ehex
-----	-----	موارد الخزينة RT	20%	1,090,864,366.63	استخدامات الخزينة ET
100%	5,332,656,016.79	مجموع الخصوم	100%	5,332,656,016.79	مجموع الأصول

المصدر: من اعداد لطلاببتان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

2-تحليل جدول حسابات النتائج

جدول رقم(17): يمثل جدول حسابات النتائج لسنتين(2016/2015)

البيان/السنوات	2015	2016
انتاج السنة المالية	2,338,672,828.96	2,883,692,432.19
استهلاك السنة المالية	-1,945,085,603.42	-2,353,459,441.76
القيمة المضافة للاستغلال	393,587,225.54	530,232,990.43
الفائض الإجمالي للاستغلال	239,207,662.48	318,394,553.44
النتيجة العملياتية	233,911,627.82	299,089,279.83

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

النتيجة المالية	-4,964,187.24	173,027,44
النتيجة العادية قبل الضريبة	228,947,440.58	299,262,307.27
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	161,321,002.93	320,018,795.62
النتيجة الغير العادية	0	0
النتيجة الصافية للسنة المالية	161,321,002.93	320,018,795.62

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

-زيادة القيمة المضافة للاستغلال لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وهذا راجع لزيادة نسبة الإنتاج المباع وزيادة نسبة استهلاك المواد الأولية.

-انخفاض الفائض الإجمالي للاستغلال وهذا راجع الى انخفاض القيمة المضافة للاستغلال.

-زيادة النتيجة الصافية وهذا دلالة على تحسين وضعيتها المالية للسنتين 2015 و2016 وقدرتها على التحكم في وضعيتها المالية وإبراز قدرتها على تحقيق الأرباح.

3-دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطة للتسيير لسنتين(2016/2015)

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيلة

الجدول رقم(18): يمثل دراسة الأرصدة الوسيطة للتسيير

النسبة $\times 100$

البيان	2014	2015	2016
انتاج السنة المالية	1,744,489,567.09	2,338,972,828.96	2,883,962,432.19
قيمة التغير		594,183,261.87	545,019,603.23
نسبة التغير		34.06	23.30
استهلاك السنة المالية	(1,444,811,184.53)	(1,945,085,603.42)	(2,353,459,441.76)
قيمة التغير		(500,274,418.89)	(408,373,838.34)
نسبة التغير		34.62	20.99
القيمة المضافة للاستغلال	299,678,382.56	393,587,225.54	530,232,990.43
قيمة التغير		93,908,842.98	136,645,764.89
نسبة التغير		31.33	34.71
اجمالي الفائض للاستغلال	156,247,899.53	239,207,662.48	318,394,553.44
قيمة التغير		82,959,762.95	79,186,890.96
نسبة التغير		53.09	33.10
النتيجة العملياتية	139,608,021.48	233,911,627.82	299,089,279.83
قيمة التغير		94,303,606.34	65177652.01

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

نسبة التغير		67.54	27.86
النتيجة المالية	1,288,947.94	(4,964,187.24)	173,027.44
قيمة التغير		(6253135.18)	5137214.68
نسبة التغير		(485.13)	(103.48)
النتيجة العادية	140,896,969.42	228,947,440.58	299,262,307.27
قبل الضريبة			
قيمة التغير		88050471.16	70314866.69
نسبة التغير		62.49	30.71
النتيجة الصافية	112,022,925.11	161,321,002.93	320,018,795.62
للسنة المالية			
قيمة التغير		49298077.82	158697792.69
نسبة التغير		44	98.37

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

حساب قيمة التغير لسنتي 2016/2015 = استهلاك السنة المالية 2016 - استهلاك السنة المالية 2015.

النسبة تحسب كما يلي:

نسبة التغير لسنتي 2016/2015 = استهلاك السنة المالية 2016 - استهلاك السنة المالية 2015 / استهلاك السنة المالية 2015.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان:

1- **إنتاج السنة المالية:** نلاحظ ان إنتاج السنة المالية سجل تراجع بنسبة 34.06 في سنة 2015 وفي سنة 2016 سجل انخفاض كبير بنسبة 23.30 وهذا راجع الى زيادة في المنتجات المبيعات والمخزونات.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

2- استهلاك السنة المالية: سجل تراجع كبير بنسبة 34.62 في سنة 2015 مقارنة بسنة 2016 بنسبة 20.99 وهذا راجع الى انخفاض في الخدمات والاستهلاكات الخارجية.

3- القيمة المضافة للاستغلال: شهدت ارتفاعا في سنة 2015 بنسبة 31.33 هذا راجع الى زيادة في انتاج السنة المالية (الدورة) وبالنسبة لسنة 2016 تراجع بنسبة 34.71 وهذا راجع الى انخفاض في انتاج السنة المالية.

4- اجمالي فائض الاستغلال: نلاحظ زيادة في بنسبة 53.09 في سنة 2015 وبنسبة 33.10 في سنة 2016 وهذا راجع الى انخفاض في المصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم.

5- النتيجة العملياتية: نلاحظ ان هناك زيادة في سنة 2015 بنسبة 67.54 هذا راجع الى زيادة في نواتج العملياتية وانخفاض في أعباء العملياتية الأخرى اما بالنسبة لسنة 2016 زادت بنسبة 27.86 بسبب انخفاض في أعباء العملياتية الأخرى.

6- النتيجة المالية: سجلت انخفاض في سنة 2015 بنسبة 485.13 وهذا راجع الى انخفاض في المنتوجات المالية وفي سنة 2016 انخفضت بنسبة 103.48 هذا راجع الى الى زيادة في الأعباء المالية.

7- النتيجة العادية قبل الضرائب: سجلت انخفاض بنسبة 62.49 في سنة 2015 مقارنتها بالسنة 2016 بنسبة 30.71 وهذا راجع الى زيادة في الأعباء والمخصصات.

8- النتيجة الصافية للسنة المالية: شهدت زيادة في سنة 2015 بنسبة 44 بسبب تسجيل أرباح في النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

اما بالنسبة لسنة 2016 شهدت زيادة كبيرة بنسبة 98.37 هذا راجع الى ارتفاع في النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة

1- تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

1-1 حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي Frng

1-1-1 من أعلى الميزانية:

$$\text{Frng} = \text{Rd} - \text{Es}$$

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة – الاستخدامات المستقرة

الجدول رقم (19): تغير رأس المال العامل الصافي الإجمالي

البيان / السنوات	الموارد الدائمة Rd	الاستخدامات المستقرة ES	رأس المال العامل الإجمالي Frng
2015	4,343,165,805.36	3,797,174,964.78	545,990,840.58
2016	4,561,105,324.85	3,660,069,566.06	901,035,758.79

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

1-1-2 من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الإجمالي = (استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات الخزينة) - (موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال + موارد الخزينة).

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

$$Frng = (Eex + Ehex + ET) - (Rex + Ehex + Rt)$$

البيان / السنوات	Eex+Ehex+ET	Rex+Rhex+RT	رأس المال العامل الإجمالي Frng
2015	1,304,562,483.94	758,571,643.36	545,990,840.58
2016	1,672,586,450.73	771,550,691.94	901,035,758.79

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب أكبر من 0 خلال السنتين 2016/2015 وهذا يعني ان الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة ومنه يمكن القول ان المؤسسة حققت التوازن المالي خلال السنتين.

1-2- حساب احتياجات رأس المال العامل

1-2-1- حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال

الاحتياج في راس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

$$BF_{Rex} = Eex - Rex$$

البيان / السنوات	Eex	Rex	BF _{Rex}
2015	551,859,951.58	758,571,643.36	-206,711,691.78
2016	581,722,084.1	771,550,691.94	-189828607.84

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

1-2-2- حساب الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

$$BFR_{hex} = 0$$

ومنه احتياجات رأس المال العامل:

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي = الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال + الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال.

الجدول رقم (20): التغير في إحتياج رأس المال العامل

السنوات / البيان	BFR _{hex}	BFR _{ex}	BFR
2015	0	-206,711,691.78	-206,711,691.78
2016	0	-189,828,607.84	-189,828,607.84

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان احتياجات رأس المال العامل سالب خلال السنتين 2016/2015 وهذا يفسر ان احتياجات التمويل للمؤسسة اقل من مواردها وهذا يعني انها سوف تعتمد على موارد مالية قصيرة المدى لتمويل احتياجات التمويل.

1-3- حساب الخزينة

$$T_n = FR_{ng} - BFR$$

او

$$T_n = ET - RT$$

1-3-1 الطريقة الأولى:

البيان / السنوات	FR _{ng}	BFR	T _n
2015	545,990,840.58	-206,711,691.78	752,702,532.36
2016	901,035,758.79	-189,828,607.84	1,090,864,366.63

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

1-3-2- الطريقة الثانية:

البيان / السنوات	ET	RT	Tn
2015	752,702,532.36	0	752,702,532.36
2016	1,090,864,366.63	0	1,090,864,366.63

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان الخزينة موجبة وأكبر من 0 خلال السنتين 2016/2015 وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة وعليه يجب استغلال هذا الفائض من الأموال في المشاريع الإستثمارية أو توظيفها في البنوك.

2- تحليل الميزانية المالية عن طريق النسب المالية

2-1- نسب التمويل

2-1-1- نسبة التمويل الدائم

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

الجدول رقم(21): يمثل حساب نسبة التمويل الدائم

البيان / السنوات	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
2015	4,343,165,805.36	3,797,174,964.78	1.14
2016	4,561,105,324.85	3,660,069,566.06	1.24

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال السنتين 2016/2015 وهذا يعني ان المؤسسة لها راس مال عامل موجب خلال السنتين فالمؤسسة تمول تنبيلاتا بالأموال الدائمة كما لها هامش امان يمكنها من تغطية جزء من أصولها المتداولة.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

2-1-2-نسبة التمويل الذاتي

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

الجدول رقم(22): يمثل حساب نسبة التمويل الذاتي

البيان	الأموال الخاصة	الأصول الثابتة	نسبة التمويل الذاتي
2015	1,814,073,173.67	3,797,174,964.78	0.47
2016	2,116,579,869.29	3,660,069,566.06	0.57

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة التمويل الذاتي خلال السنتين 2016/2015 اقل من الواحد وهذا يدل ان على ان المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة إضافة الى الديون الطويلة الاجل.

2-1-3-نسبة الاستقلالية المالية

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

الجدول رقم (23): يمثل حساب نسبة الاستقلالية المالية

البيان	الأموال الخاصة	مجموع الديون	نسبة الاستقلالية المالية
2015	1,814,073,173.67	1,171,990,970.17	1.54
2016	2,116,579,869.29	1,181,449,435.22	1.79

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

مجموع الديون = ديون طويلة الاجل + ديون قصيرة الاجل

أي الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسييلة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النسبة خلال السنتين 2016/2015 جيدة وهذا يدل على ان المؤسسة مستقلة مالياً، ذلك ان النسبة تفوق الواحد فالمؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها.

2-1-4-نسبة قابلية السداد

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

الجدول رقم(24): يمثل حساب نسبة قابلية السداد

البيان	مجموع الديون	مجموع الأصول	نسبة قابلية السداد
2015	1,171,990,970.17	5,101,737,448.72	0.22
2016	1,181,449,435.22	5,332,656,016.79	0.22

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النسبة اقل من 0.5 خلال السنتين 2016/2015 وهذا يدل على ان المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

2-2-نسب السيولة

2-2-1-نسبة السيولة العامة

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل

الجدول رقم (25): يبين نسبة السيولة العامة

البيان	الأصول المتداولة	الديون قصيرة الاجل	نسبة السيولة العامة
2015	1,304,562,483.94	758,571,643.36	1.71
2016	1,672,586,450.73	771,550,691.94	2.16

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيلة

الأصول المتداولة + الخزينة / الديون قصيرة الاجل

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النسبة تفوق الواحد خاصة في السنة 2016 وهذا يدل على ان الأصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الاجل، وبهذا فان المؤسسة لها قدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الاجل.

2-2-2-نسبة السيولة المختصرة

نسبة السيولة المختصرة = القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / الديون قصيرة الاجل.

القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة = حسابات الغير + المخزونات الجارية.

الجدول رقم(26): يمثل حساب نسبة السيولة المختصرة

البيان	القيم القابلة للتحقيق + قيم جاهزة	الديون قصيرة الاجل	نسبة السيولة المختصرة
2015	1906279507.37	758571643.36	2.51
2016	1497544275.76	771550691.94	1.94

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النسبة خلال السنتين (2016/2015) تفوق الواحد وهي تفوق النسبة المثلى والتي يجب ان تتراوح بين 0.32 و 0.5 فبالرغم من ان المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الاجل بالقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة الا ان خبراء التحليل يؤكدون على ان مثل هذه الوضعية هي غير ملائمة للمؤسسة.

2-2-3-نسبة السيولة الفورية

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الاجل

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسييلة

الجدول رقم(27): يمثل حساب نسبة السيولة الفورية

البيان	القيم الجاهزة	الديون قصيرة الاجل	نسبة السيولة الفورية
2015	752,702,532.36	758,571,643.36	0.99
2016	1,090,864,366.63	771,550,691.94	1.41

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النسبة خلال 2015 اقل من الواحد وهي تفوق النسبة المثلى التي يجب ان تتراوح 0.2 و 0.3 فالمؤسسة في هذه الحالة لا تستطيع تسديد ديونها قصيرة الاجل بالقيم الجاهزة.

اما بالنسبة لسنة 2016 فان النسبة تفوق الواحد وهي تفوق النسبة المثلى التي يجب ان تتراوح بين 0.2 و 0.3 فالمؤسسة في هذه الحالة لا تستطيع تسديد ديونها قصيرة الاجل بالقيم الجاهزة.

3-نسب المردودية

3-1-مردودية الأموال الخاصة

-نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

الجدول رقم(28): حساب نسبة المردودية المالية

البيان / السنوات	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	مردودية الأموال الخاصة
2015	161,321,002.93	1,814,073,173.67	0.08
2016	320,018,795.62	2,116,579,869.29	0.15

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النتائج المتحصل عليها خلال السنتين 2016/2015 نلاحظ ان كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية قدرها 0.08 في سنة 2015 و 0.15 في سنة 2016.

3-2- نسبة مردودية النشاط

نسبة مردودية النشاط = النتيجة الاجمالية / رقم الاعمال

الجدول رقم(29): يمثل حساب نسبة مردودية النشاط

البيان	النتيجة الاجمالية	رقم الاعمال	نسبة مردودية النشاط
2015	161,321,002.93	2,332,024,449.40	0.069
2016	320,018,795.62	2,866,220,558.42	0.111

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان نسبة العائد من عملية الاستغلال تمثل لكل دينار يحقق نتيجة اجمالية تقدر ب 0.069 و 0.11 على التوالي خلال السنتين 2016/2015.

4-نسب النشاط

4-1-معدل دوران مجموع الأصول

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الاعمال / مجموع الأصول

الجدول رقم(30): يمثل حساب معدل دوران مجموع الأصول

البيان	رقم الاعمال	مجموع الأصول	معدل دوران مجموع الأصول
2015	2,332,024,449.40	5,101,737,448.72	0.45
2016	2,866,220,558.42	5,332,656,016.79	0.53

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيلة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان معدل دوران الإجمالي للأصول المؤسسة يقدر ب 0.45 يعني ان كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2015 يولد 0.45 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وان المؤسسة تعمل بعيدا من مستوى طاقتها الكاملة هذا يعني ان المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في راس المال، اما بالنسبة لسنة 2016 يقدر المعدل بحوالي 0.53 هذا ما يعني تراجع طفيف في كفاءة الإدارة خلال السنة لكن يبقى المستوى غير مستمر.

4-2- معدل دوران الأصول الثابتة

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الاعمال / الأصول الثابتة

الجدول رقم(31): يمثل حساب معدل دوران الأصول الثابتة

البيان	رقم الاعمال	الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
2015	2,332,024,449.40	3,797,174,964.78	0.61
2016	2,866,220,558.42	3,660,069,566.06	0.78

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات فبالنسبة لسنة 2015 يقدر المعدل ب 0.61 هذا يعني ان كل دينار مستثمر من أصول ثابتة يولد 0.61 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة لان المعدل لم يصل الى حده المثالي، بدا في الزيادة خلال السنة 2016 الذي يقدر ب 0.78 وسبب ذلك راجع الى زيادة الأداء التشغيلي للمؤسسة.

4-3- معدل دوران الأصول المتداولة

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الاعمال / الأصول المتداولة

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

الجدول رقم(32): يمثل حساب معدل دوران الأصول المتداولة

البيان	رقم الاعمال	الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة
2015	2,332,024,449.40	1,304,562,483.94	1.78
2016	2,866,220,558.42	1,672,586,450.73	1.71

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان معدل دوران الأصول المتداولة يتراوح بين 1.78 و 1.71 خلال السنتين 2016/2015 وهو معدل متزايد قد يكون هذا راجع الى حسن تسيير المخزونات.

5-النسب الهيكلية

5-1-نسب هيكل الأصول

5-1-1-نسب هيكل الأصول الثابتة

نسبة هيكل الأصول الثابتة = أصول ثابتة / مجموع الأصول

الجدول رقم(33): يمثل حساب نسبة هيكل الأصول الثابتة

البيان	الأصول الثابتة	مجموع الأصول	نسبة هيكل الأصول الثابتة
2015	3,797,174,964.78	5,101,737,448.72	0.74
2016	3,660,069,566.06	5,332,656,016.79	0.68

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من الجدول أعلاه نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة هيكل الأصول الثابتة في حدود 74% خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2016 ذلك راجع الى مدى توازن السيولة.

5-1-2-نسبة هيكل الأصول المتداولة

نسبة هيكل الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

الجدول رقم(34): يمثل حساب نسبة هيكل الأصول المتداولة

البيان	الأصول المتداولة	مجموع الأصول	نسبة هيكل الأصول المتداولة
2015	551,859,951.58	5,101,737,448.72	0.10
2016	771,550,691.94	5,332,656,016.79	0.14

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النتائج المتحصل عليها خلال السنتين 2016/2015 على التوالي 0.10 و 0.14 والتي تعبر عن أهمية الأصول المتداولة بالنسبة للأصول الثابتة، يمكن القول انه مادامت هذه النسبة خلال هذه السنوات اقل من 0.5 فهي تدل على ان المؤسسة ليست في حالة جيدة عموما هذا راجع الى حركة الأصول المتداولة بطيئة ولا تحقق أرباح هذا يدل على ان الأصول الثابتة أكبر من الأصول المتداولة.

5-2-نسب هيكل الخصوم

5-2-1-نسبة هيكل الأموال الدائمة

نسبة هيكل الأموال الدائمة = الأموال الدائمة / مجموع الخصوم

الجدول رقم(35): يمثل حساب نسبة هيكل الأموال الدائمة

البيان	الأموال الدائمة	مجموع الخصوم	نسبة هيكل الأموال الدائمة
2015	4,343,165,805.36	5,101,737,448.72	0.85
2016	4,561,105,324.85	5,332,656,016.79	0.85

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ من خلال الجدول ان النسبة ثابتة بالنسبة لسنتين 2016/2015 في حدود 0.85 وهذا راجع الى ثبات الأموال الدائمة.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

5-2-2-نسبة هيكله ديون طويلة الاجل

نسبة هيكله ديون طويلة الاجل = ديون طويلة الاجل / مجموع الخصوم

الجدول رقم(36): يمثل حساب نسبة هيكله ديون طويلة الاجل

البيان	ديون طويلة الاجل	مجموع الخصوم	نسبة هيكله ديون طويلة الاجل
2015	413,419,326.81	5,101,737,448.72	0.08
2016	409,898,743.28	5,332,656,016.79	0.07

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ من خلال الجدول ان النسبة تقريبا بقيت ثابتة وهذا راجع الى ان المؤسسة لم تلجأ تقريبا الى الأموال الأجنبية لتمويل جزء من استثماراتها.

5-2-3-نسبة هيكله ديون قصيرة الاجل

نسبة هيكله ديون قصيرة الاجل = ديون قصيرة الاجل / مجموع الخصوم

الجدول رقم(37): يمثل حساب نسبة هيكله ديون قصيرة الاجل

البيان	ديون قصيرة الاجل	مجموع الخصوم	نسبة هيكله ديون قصيرة الاجل
2015	758,571,643.36	5,101,737,448.72	0.14
2016	771,550,691.94	5,332,656,016.79	0.14

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان نسبة هيكله ديون قصيرة الاجل ثابتة وهذا راجع الى ان المؤسسة لم تلجأ الى الأموال الأجنبية لتمويل جزء من استثماراتها.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

3-تطبيق الأساليب الحديثة لتقييم الأداء المالي

3-1-نموذج Beaver

يتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$Z = 1,3 A_1 + 2,4 A_2 - 0,980 A_3 - 6,787$$

حيث:

A_1 -نسبة التدفق النقدي / مجموع الأصول.

A_2 -نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة الى مجموع الاصول.

A_3 -نسبة مجموع الديون الى مجموع الاصول.

من خلال النموذج السابق نجد:

$$Z_{2015} = 1,3 \left(\frac{707376094,71}{5101737448,72} \right) + 2,4 \left(\frac{228947440,58}{5101737448,58} \right) - 0,980 \left(\frac{5101737448,72}{5101737448,72} \right) - 6,787$$

$$Z_{2015} = 6,072$$

$$Z_{2016} = 1,3 \left(\frac{1089320854,98}{5332656016,79} \right) + 2,4 \left(\frac{299262307,27}{5332656016,79} \right) - 0,980 \left(\frac{5332656016,79}{5332656016,79} \right) - 6,787$$

$$Z_{2016} = 6,167$$

نلاحظ ان نتيجة التقييم لإمكانية وقوع المؤسسة في الفشل المالي في المدى القصير وفقا لنموذج أعطى نتيجة 6,072 لسنة 2015 و 6,16 لسنة 2016 وهي نتيجة موجبة وبالتالي فان المؤسسة لن تكن امام خطر وقوعها في الفشل المالي في المدى القصير نتيجة توفرها على سيولة نقدية كبيرة في سنة 2016/2015، ولها قدرة على سداد ديونها.

3-2-نموذج Z-Score

ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

$$Z = A_1 0,012 + A_2 0,014 + A_3 0,0033 + A_4 0,006 + A_5 0,999$$

حيث أن:

A_1 : رأس المال العامل الى مجموع الاصول الملموسة ؛

A_2 : الأرباح المحتجزة الى مجموع الاصول الملموسة ؛

A_3 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الاصول الملموسة ؛

A_4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين التي مجموع المطلوبات ؛

A_5 : صافي المبيعات الى مجموع الاصول الملموسة .

من خلال النموذج السابق نجد:

$$Z_{2015} = 0,012\left(\frac{545990840,58}{3784851328,16}\right) + 0,014\left(\frac{0}{3784851328,16}\right) + 0,0033\left(\frac{228947440,58}{3784851328,16}\right) + 0,006\left(\frac{0}{3784851328,16}\right) + 0,999\left(\frac{2332024449,4}{3784851328,16}\right)$$

$$Z_{2015} = 0,611$$

$$Z_{2016} = 0,012\left(\frac{901035758,79}{3648271179,4}\right) + 0,014\left(\frac{0}{3648271179,4}\right) + 0,0033\left(\frac{299262307,27}{3648271179,4}\right) + 0,006\left(\frac{0}{3648271179,4}\right) + 0,999\left(\frac{2866220558,42}{3648271179,4}\right)$$

$$Z_{2016} = 0,782$$

نلاحظ ان قيمة نتيجة التقييم لإمكانية وقوع المؤسسة في الفشل المالي وفقا لنموذج Z-Score اعطى نتيجة 0,611 لسنة 2015 و 0,782 لسنة 2016 أي ان المؤسسة مهددة بخطر الفشل المالي لان قيمة Z فيها اقل من 1,81 وهي تقدر ب 0,61 بالنسبة لسنة 2015 و 0,78 بالنسبة لسنة 2016.

3-3- نموذج Zeta (Altman) :

ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

$$Z = A_1 6, 56 + A_2 3, 36 + A_3 6, 26 + A_4 1, 05$$

A_1 : رأس المال العامل الى مجموع الاصول الملموسة ؛

A_2 : الارباح المحتجزة الى مجموع الاصول الملموسة ؛

A_3 : الارباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الاصول الملموسة ؛

A_4 : القيمة الدفترية لحقوق المساهمين الى مجموع الاصول الملموسة .

من خلال النموذج السابق نجد:

$$Z_{2015} = 6, 56 \left(\frac{545990840,58}{3784851328,16} \right) + 3, 36 \left(\frac{0}{3784851328,16} \right) + 6, 26 \left(\frac{228947440,58}{3784851328,16} \right) + 1, 05 \left(\frac{0}{3784851328,16} \right)$$

$$Z_{2015} = 1.31$$

$$Z_{2016} = 6, 56 \left(\frac{901035758,79}{3648271179,4} \right) + 3, 36 \left(\frac{0}{3648271179,4} \right) + 6, 26 \left(\frac{299262307,27}{3648271179,4} \right) + 1, 05 \left(\frac{0}{3648271179,4} \right)$$

$$Z_{2016} = 2,13$$

نلاحظ ان نتيجة التقييم لإمكانية وقوع المؤسسة في الفشل المالي وفقا لنموذج Altman zeta اعطى نتيجة 1.31 لسنة 2015 و 2,13 لسنة 2016 وهي أكبر من 1,1 وهذا يشير الى ان المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس.

3-4- نموذج Kida :

ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$Z = 1,042A_1 + 0,42A_2 + 0,461A_3 + 0,463A_4 + 0,271A_5$$

حيث:

Z : مؤشر الاستمرارية

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

A_1 : صافي الأرباح قبل الضرائب الى مجموع الأصول؛

A_2 : مجموع حقوق المساهمين الى مجموع المطلوبات؛

A_3 : الأصول السائلة الى المطلوبات المتداولة؛

A_4 : صافي المبيعات الى مجموع الأصول؛

A_5 : الأصول النقدية الى مجموع الأصول.

من خلال النموذج السابق نجد:

$$Z_{2015} = 1,042 \left(\frac{228947440,58}{5101737448,72} \right) + 0,42 \left(\frac{0}{5101737448,72} \right) + 0,461 \left(\frac{752702532,36}{5101737448,72} \right) + 0,463 \left(\frac{2332024449,40}{5101737448,58} \right) + 0,271 \left(\frac{752702532,36}{5101737448,58} \right)$$

$$Z_{2015} = 0,36$$

$$Z_{2016} = 1,042 \left(\frac{299262307,27}{5332656016,79} \right) + 0,42 \left(\frac{0}{5332656016,79} \right) + 0,461 \left(\frac{1090864366,63}{5332656016,79} \right) + 0,463 \left(\frac{2866220558,42}{5332656016,79} \right) + 0,271 \left(\frac{1090864366,63}{5332656016,79} \right)$$

$$Z_{2016} = 0,45$$

نلاحظ ان نتيجة التقييم لإمكانية وقوع المؤسسة في الفشل المالي وفقا لنموذج اعطى Kida اعطى نتيجة 0,36 لسنة 2015 و 0,45 لسنة 2016 وهي موجبة، وبالتالي فان المؤسسة في امان امام خطر وقوعها في الفشل المالي في المدى القصير.

3-5- نموذج Sherrod :

ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$Z = A_1 17 + A_2 9 + A_3 3,5 + A_4 20 + A_5 1,2 + A_6 0,10$$

حيث ان:

A_1 : رأس المال العامل الى مجموع الاصول ؛

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيطة

A₂ : الاصول النقدية الى مجموع الاصول ؛

A₃ : مجموع حقوق المساهمين الى مجموع الاصول ؛

A₄ : الارباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الاصول ؛

A₅ : مجموع الاصول من مجموع المطلوبات ؛

A₆ : مجموع حقوق المساهمين إلى الأصول الثابتة الملموسة .

من خلال النموذج السابق نجد:

$$Z_{2015} = 17 \left(\frac{545990840,58}{5101737448,72} \right) + 9 \left(\frac{752702532,36}{5101737448,72} \right) + 3,5 \left(\frac{0}{5101737448,72} \right) + 20 \left(\frac{228947440,58}{5101737448,72} \right) + 1,2 \left(\frac{5101737448,72}{5332656016,79} \right) + 0,1 \left(\frac{0}{3784851328,16} \right)$$

$$Z_{2015} = 5,16$$

$$Z_{2016} = 17 \left(\frac{901035758,79}{5332656016,79} \right) + 9 \left(\frac{109035758,79}{5332656016,79} \right) + 3,5 \left(\frac{0}{5332656016,79} \right) + 20 \left(\frac{299262307,27}{5332656016,79} \right) + 1,2 \left(\frac{5101737448,72}{5332656016,79} \right) + 0,10 \left(\frac{0}{4939548927,31} \right)$$

$$Z_{2016} = 6.97$$

نلاحظ ان نتيجة التقييم لإمكانية وقوع المؤسسة في الفشل المالي وفقا لنموذج Sherrod

حيث اعطى نتيجة 5,16 لسنة 2015 و 6,97 لسنة 2016 حيث قيمة Z تقع ضمن الفئة الثالثة أي

ان $20 > Z \geq 5$ وهذا يشير الى صعوبة التنبؤ بمخاطر الإفلاس.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسييلة

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسييلة فبدأنا بنشأة المؤسسة، بالإضافة إلى عرض أهم مراحل العملية الإنتاجية كما تطرقنا كذلك على الهيكل التنظيمي ثم عرضنا الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنتين 2015 و 2016 وبعد إجراء عملية تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول ان المؤسسة قد تمكنت من تحقيق توازن مالي خلال الفترة الدراسة 2015 و 2016 ومن أهم نتائج التقييم هي:

1- من خلال تحليلنا لا حضنا أن رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة هذا يعني أن المؤسسة تحقق توازن مالي، وإحتياجات رأس المال العامل سالبة خلال فترة الدراسة هذا يفسر أن الإحتياجات أقل من الموارد وهذا يعني أن المؤسسة سوف تعتمد على الموارد المالية قصيرة المدى لتمويل إحتياجاتها.

2- تحقيقها للخزينة الصافية موجبة؛

3- قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الاجل هذا راجع إلى ان المؤسسة لم تلجأ إلى الأموال الأجنبية لتمويل جزء من الإستثمارات؛

4- الإستقلالية المالية، ذلك ان المؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها؛

5- تحسن في أداء المؤسسة من خلال السنة الأخيرة، هذا ما تم ملاحظته من تحليل نسب نشاط المؤسسة هذا ما يدل على أن المؤسسة مستغلة لكل أصولها وليس هناك أصول زائدة لا حاجة للمؤسسة إليها.

إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الإختلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا المتمثلة أساسا في:

1 - وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة يجب على المؤسسة استغلال هذا الفائض في المشاريع الإستثمارية.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بالمسيلة

2-إنخفاض معدل دوران الأصول المتداولة، هذا راجع الى سوء السياسة المتبعة في تسيير المخزونات يجب إعادة النظر في سياسة المخزونات.

كما أن نتائج دراسة إمكانية وقوع المؤسسة في الفشل المالي وفقا للأساليب الحديثة للتحليل المالي جاءت كما يلي:

1-نتائج نموذج **Beaver** جاءت مطمئنة، نتيجة توفرها على سيولة نقدية كبيرة وقدرتها على سداد ديونها؛

2-نتيجة نموذج **Z-score** التي تنبأت بإمكانية فشل المؤسسة؛

3-نتيجة نموذج **Kida** فقد أكد حالة عدم وقوع المؤسسة في خطر الفشل المالي المدى القريب؛

4-نتيجة نموذج **Altman** التي تنبأت بعدم إمكانية فشل المؤسسة ماليا في المدى الطويل؛

5-أما نتيجة نموذج **Sherrord** تشير إلى صعوبة التنبؤ بمخاطر الإفلاس.

الخاصة العامة

الخاتمة العامة:

قمنا من خلال هذه الدراسة بدراسة موضوع دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، إذ يعتبر الأداء المالي من أحد الركائز الأساسية للمؤسسة والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة، ومن هنا كانت إشكالية بحثنا كالتالي:

إلى أي مدى تساهم أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

1- نتائج الدراسة (النظرية والتطبيقية):

من أهم النتائج المتوصل إليها هي كالاتي:

1-إن التحليل المالي هو أداة لمعالجة البيانات المتاحة عن المؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في إتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي للمؤسسات.

2-ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المقيم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

3-رأس المال العامل موجب خلال السنتين وهذه الوضعية تعتبر إيجابية لأن المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لأن رأس المال العامل الفائض من الأموال مجمدة غير مستغلة.

5-حققت مؤسسة مطاحن الحضنة خلال السنتين 2015 و 2016 نتيجة موجبة وهذا يدل على أنها حققت أرباح كبيرة.

6-تجميد جزء من الأموال والتي يجب استغلالها.

7- من خلال تطبيق أدوات التحليل المالي الحديثة يلاحظ ان المؤسسة لن تكون امام الوقوع في الخطر المالي في المستقبل.

2- نتائج إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تعتبر هذه الفرضية صحيحة الى حد بعيد حيث ان استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من كشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة الإقتصادية.

الفرضية الثانية: تم إختبارها في الفصل الثاني أين تحققنا من صحتها، حيث تم إعتبار أن نتائج تقييم الأداء المالي وفقا للمؤشرات الحديثة التي تعتمد على النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي تكون أحسن من نتائج الدراسات التقليدية .

الفرضية الثالثة: بإفتراض أنه يمكننا الإعتماد على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة من خلال معرفة أن أدائها تحسن في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وهذا ما يبين صحة الفرضية.

3- التوصيات:

من خلال النتائج السابقة نقترح ما يلي:

1- ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة.

2 ينبغي على المؤسسة مواكبة التطور الحاصل في علم الإدارة الحديثة وبالتحديد في مجال مراقبة التسيير من خلال إعادة النظر في نظام تقييم الأداء الخاص بها وذلك من خلال تحديثه أو التركيز على أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء المالي لأنها يمكن أن تعطي نتائج دقيقة توضح لنا نقاط القوة والضعف وهذا ما يساعد متخذي القرار في معالجة نقاط الضعف واتخاذ القرارات التصحيحية ومراقبة نشاط المؤسسة كبديل لأنها اثبتت فعاليتها.

3- استغلال الأموال المجمدة في الخزينة لشراء تثبيات جديدة أو توظيفها في البنوك والحصول على الفوائد.

4- على المؤسسة ان تولي أهمية كبيرة بالنسبة الى التحليل المالي والاعتماد عليه في تقييم الأداء المالي لمختلف المؤسسات بهدف اكتشاف نقاط القوى والضعف للحفاظ على تلك النقاط في القوى ومعالجة الاختلالات المالية واجراء التصحيحات اللازمة فيما يخص نقاط الضعف.

4-آفاق الدراسة:

- استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- أهمية التحليل المالي في رسم استراتيجية المؤسسة.
- استخدام التحليل المالي في الرفع من مردودية المؤسسة.
- استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

• الكتب:

1. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
2. صادق الحسن، التحليل المالي، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
3. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2006.
4. عدنان هاشم السمرائي، الإدارة المالية، الجامعة المفتوحة الليبية العظمى، ط2، ليبيا، 1997.
5. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008.
6. محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
7. محمد محمود يوسف، البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
8. محمد منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
9. ناصر دواوي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
10. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004.

• المذكرات والرسائل والأطروحات:

أ- رسائل الماجستير:

1. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.
2. جحنين كريمة، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء وترشيد قرارات الاستثمار في البورصة، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.
3. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

4. أيمن فريد، استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي، شهادة ماجستير في علم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة الجزائر، 2013.
 5. ايمان انجو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، شهادة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة تشرين، 2007.
 6. حساني امير، دور الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات وتحسين أداء شركات التأمين الجزائرية، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.
 7. بومعزة حليلة، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة العمومية، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- ب- المذكرات:

- 1- طير الويزة، سايعي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، شهادة ماستر2 في المحاسبة والتدقيق، جامعة البويرة، 2015. المذمرات.
- ج- الأطروحات:

- 1- دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج لإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

• المقالات:

- 1- تانيا قادر عبد الرحمن، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 26، 2012.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية محاولين إسقاطها على مؤسسة جزائرية تمثلت في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة وهذا للإجابة عن الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟ معتمدين على المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري والمنهج التحليلي في دراسة حالة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي تم تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي، وقد أظهرت نتائج الدراسة ضرورة تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة محل الدراسة والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة.

الكلمات المفتاحية: أداء مالي، تحليل مالي، نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

Le résumé:

Cette étude vise à mettre en l'importance en évidence d'utilisation outils d'analyse financière moderne pour évaluer la performance financière des institutions économiques essaie projeter cela sur une institution algérienne et qui s'agit bien de l'entreprise de les Moulins du Honda M'sila, Pour répondre à la problématique suivante: dans quelle mesure contribuer aux techniques modernes d'analyse financière pour évaluer la performance financière de l'entreprise ?, Reposant sur la méthode descriptive qui concerne la partie théorique et méthode d'analyse dans l'étude de cas dans la partie pratique.

Et cela, en Analysant les annexes financières de l'entreprise, en utilisant les outils d'analyse financière ,et les résultats de l'étude a montré la nécessité de performance Évaluation financière, pour déterminer les point forts et les points faible de l'institution considérée, que vous pouvez suivre leur activité et prendre les décisions correctives nécessaires pour atteindre les objectifs .

Mots clés : performance financière, analyse financière, les modèles de prévision de défaillance financière.